الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم إقتصاية

تخصص اقتصاد بنكي ونقدي

دور أدوات السياسية المالية في ترشيد النفقات العامة

دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2018

من إعداد الطالبان:

- قطاف خرخاشي مراد
- بن العربي بن علية

المشرف الدكتور:

- د/ كدودة عادل

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
د. زكريا بله باسي	أستاذ محاضر-أ-	رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
د. عادل كدودة	أستاذ محاضر-أ-	مشرفاً	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
د. عدنان محيريق	أستاذ محاضر-أ-	ممتحناً	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

السنة الجامعية: 2020/2019م

الإهـــــداء

إلى جدتي .. و الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهم

إلى كل أفراد عائلتي

إلى أساتذتي ، و كل الذين سهروا على تعليمي

إلى أصدقائي و زملائي

أهدي ثمرة هذا العمل

مراد قطاف خرخاشي

الاهـــــــداء

اهدي هدا العمل إلى كل أفراد العائلة الكريمة الى ابي تغمد الله روحه واسكنه الجنان الى أمي أطال الله في عمرها وزاد من الخير ما يسعد قلبها ويثلج صدرها الى أخواتي كلا باسمها أطال الله في أعمارهن اللواتي يسعدن لسعادتي ويفرحن لنجاحي الى إخوتي سندي في الحياة الى كل الأصدقاء والأحباب كلا باسمه حكيم العربي علي عماد محمد شبيرات الى السيد احمد تيجاني الى الاستادة شريفة بلمسعود لطيبة قلبها وحبها للخير التي كانت معرفتي لها من اجمل صدف حياتي الى كل زملاء وزميلات العمل كلا باسمه الى الاستاد المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجهاته وتصويباته رغم كثرة التزاماته الى كل الاساتدة الدين درسوني من الابتدائي الى الجامعة الى كل من علمني حرفا لينير به دربي اهدي ثمرة هدا الجهد.

الباحث بن علية بن العربي

الشكـــر و التقدير

نحمد و نشكر الله الواحد الذي أنعم علينا بنعمته العلم و العقل، بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

بصدق الوفاء و الإخلاص أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور عادل كدودة ، الذي بتوجهاته و نصائحه القيمة كان هذا العمل بصورته الحالية .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم هذه الأطروحة.

و أتقدم بخالص شكري و عظيم امتناني إلى جميع من قدم لنا يد المساعدة خلال جميع مراحل إنجاز هذا العمل .

الملخص يعتبر ترشيد الإنفاق العام أحد أبرز المسائل المرتبطة بالموازنة العامة والتي تكتسب أهمية كبرى، خاصة مع تعدد وظائف الدولة وإطراد الزيادة في حاجات الأفراد وانخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، بالإضافة الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي وما يترتب عنه من أزمات اقتصادية. وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بالدور الذي تؤديه الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العام في ظل الأزمات الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2018). وتناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لكل من الانفاق العام ومضمون السياسة المالية ، و ترشيد الإنفاق العام .

وفي الأخير عمدت الدراسة إلى توضيح دور سياسة الموازنة كأداة من ادوات السياسة المالية وأثرها في ترشيد الإنفاق العام والتخفيف من حدته الازمات التاتجة على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تطور الانفاق العام التي سمحت به الميزانية العامة لمواجه العديد من التحديات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، و يلاحظ أن ترشيد الإنفاق العام في الجزائر لايزال هدفا نظريا في سياسات المالية مثلها مثل العديد من الدول النامية، كون أنها لم تصل به بعد إلى تطبيقاته بالشكل والكيفية الصحيحة والمرضية.نتيجة لعدة عوائق ومحددات تحول دون ذلك.لذلك يجب العمل على القضاء أو التقليل من هذه العوائق مما يضمن تعبيد الطريق الصحيح نحو ترشيد أمثل للموارد المالية والاقتصادية. ولتحقيق كفاءة أكثر لمالية واقتصاد الدولة وإدارة مواردها بفعالية، وأيضا من أجل استخدام موازنة أكثر شفافية تحقق مشاركة أكثر للجمهور، تقترح في نهاية الدراسة التحول في إعداد الموازنة العامة في الجزائر تدريجيا من موازنة البنود نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة للدولة.

The rationalization of public spending is one of the most important issues related to the public budget, which is of great importance, especially with the multiplicity of state functions, the steady increase in the needs of individuals, the decrease in public revenues and their inability to cover public expenditures, in addition to the global financial and economic instability and the consequent economic crises. This study came to address the problematic of the role that the public budget plays in rationalizing public spending in light of the economic crises by shedding light on the case study of Algeria during the period from (1990-2018). This study dealt with the theoretical aspects and basic concepts of public spending and the content of fiscal policy, and the rationalization of public spending.

Finally, the study intended to clarify the role of the budget policy in rationalizing public spending and reducing its severity in the Algerian economy, through the development of public spending that the public budget allowed to face many challenges, whether internally or externally, and it is noticed that the rationalization of government spending in Algeria is still A theoretical goal in financial policies, like many developing countries, since they have not yet reached its application in the correct and satisfactory manner, as a result of several obstacles and limitations that prevent this. Therefore, work must be done to eliminate or reduce these obstacles, which ensures paving the right path towards rationalization. Optimum financial and economic resources.

In order to achieve more efficiency in the country's finances and economy and to manage its resources effectively, and also in order to use a more transparent budget that achieves more public participation, it is proposed at the end of the study to gradually shift the preparation of the general budget in Algeria from budgeting items towards implementing the budget of programs and performance at the level of the state budget .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	i
التشكرات	ii
ملخص الدراسة	iii
قائمة المحتويات	iv
قائمة الأشكال	v
المقدمة	3-1
الفصل الأول الإطار النظري لأدوات السياسة المالية والنفقات العامة	**36-5**
المبحث الأول: ماهية النفقة العامة ومضمون السياسة المالية	**06**
المطلب الأول : مفهوم سياسة الإنفاق العام	**06**
الفرع الأول : تعريف النفقة العامة	**06**
الفرع الثاني: محددات الإنفاق العام	07
المطلب الثاني: ظاهرة ازدياد النفقة العامة وعوامل نجاح ترشيدها	**16-.08**
الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات وعوامل نجاحها	08
الفرع الثاني:أسباب ازدياد النفقات العامة	**13-10**
الفرع الثالث النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة	**16-13**
المطلب الثالث:مفهوم السياسة المالية وأدواتها	**33-17**
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية	**20-17**
الفرع الثاني: أنواع و أدوات السياسة المالية	**26-20**
الفرع الثالث :أهداف السياسة المالية	**28-25**
الفرع الرابع :ادارة المالية لترشيد الإنفاق العام	**28**
المبحث الثاني: عرض الدراسات العلمية السابقة	**33-28**
المطلب الأول:عرض الدراسات الجزائرية	**30-29**
المطلب الثاني :عرض الدراسات الأجنبية	**33-30**
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لدور ادوات السياسة المالية لترشيد الانفاق العام	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**35**
أولا : قراءة وصفية للسياسة المالية في الجزائر- العينة-	**36**
ثانيا : قراءة لمؤشرات الدراسة	**39**
المبحث الثاني : دراسة البيانات ومناقشة و تحليل النتائج	**41**
المطلب الاول مسار السياسة المالية في الجزائر للفترة (1990 -2018)	**41**

الفرع الاول: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-2018	**42**
الفرع الثاني : سياسة النفقات العامة في الجزائر 1990-2018	**51**
المطلب الثاني: قراءة في تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة (2000 - 2018)	**54**
الفرع الاول : نظرة على تطور السياسة المالية خلال فترة(2000 -2010)	**54**
الفرع الثاني : مسار السياسة المالية للفترة(2010-2018)	**57**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
الخاتمة	**66-64**
قائمة المراجع	**70-68**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2000	48
02	تطور الايرادات العامة خلال الفترة 1990-2000	48
03	**: تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال فترة 2004 الى 2014**	49
04	العلاقة بين اسعار النفط وايراد الجباية في الجزائر	49
05	العلاقة بين اسعار النفط ورصيد الميزانية العامه في الجزائر	49
06	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2018	52
07	توزيع النفقات العامة حسب القطاعات في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي مليار دج	55
08	توزيع مبالغ الانفاق العام على القطاعات في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	56
09	الانفاق العام على محتلف القطاعات في ايطار برنامج توطيد النمو في الجزائر مليار دج	57
10	تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 مليار دج	58
11	تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010 – 2018 مليار دج)	59

فهرست الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	قانون فاغنر	14
02	قانون فاغنر	14
03	تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 51990-2018	39
1-04	متوسط أسعار البترول خلال الفترة 2004-2014	39
2-04	الجباية البترولية في الجزائر خلال 2004-2014	39
05	تطور أدوات الميزانية –إنفاق وإيراد في الجزائر	41

المـــــقـــــدمة
العـــــامـــــــة

مقدمة عامة:

تعمل الدول على خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات وذلك من خلال التدخل بأدوات عديدة منها الأدوات المالية من اجل تحقيق المصلحة العامة بالسهر على توفير الحاجات الضرورية لأفرادها، و ذلك من خلال مجموعة من المنظمات يغلب عليها الطابع الإداري و الملكية العمومية لوسائلها، حيث تعمل من خلالها علىتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف وظائفها الأساسية الموجهة لخدمة الفرد والمجتمع تقوم الدولة بوضع ميزانية عامة توزع من خلالها الموارد المالية على مختلف قطاعاتها و هياكلها، هذه الميزانية تشكل الجزء المحاسبي لقوانين المالية الذي يتم فيه تحديد الأهداف الاقتصادية و المالية للدولة، فهي تمثل الوسيلة التي بواسطتها تقوم الدولة بالإنفاق على المجتمع لإشباع حاجاته. كما أضحت النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، و تبينالبرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد، لذلك توجب على الدولة تطبيق اجراءات مالية للحفاظ على المال العام حتى تضمن حسن استخدامه و توزيعه. ، وبالتالي ترشيد النفقات العمومية من خلال اكتشاف و تحليل المشاكل الممكن حدوثها و تفاديها و معالجتها قبل حدوثها، و الموافقة السابقة لأجهزة الرقابة على القرارات المتعلقة بصرف الأموال، ان الجزائر وبالنظر إلى الوضع الراهن الذي أصبح يميز وضعها الاقتصادي، لاسيما مع عدم الاستقرار الذي بات يميز أسعار النفط، أولت اهتماما متزايدا بالسياسة المالية وهذا من أجل التحكم أكثر في نفقا تها العا مة، و من هنا يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

ما هو دور ادوات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في في الجزاير ؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنفقات العامة؟
- ما هو مفهوم ترشيد النفقات العامة؟
- هل تعتمد الجزاير على ادوات السياسة المالية في ترشيد النفقات؟
- هل ادوات السياسة المالية فعالة لاحداث التوازن بين النفقات والايرادات؟
- هل الموازنة العامة في الجزائر قادرة على ترشيد الانفاق العام ؟

فرضيات البحث:

وللاجابة على التساؤلات السابقة ارتاينا اعتماد فرضيات التالية:

– النفقات العامة وسيلة لاشباع الحاجات العامة للافراد.

– تساهم ادوات السياسة المالية في ترشيد نفقات العامة.

– تعتمد الجزائر على ادوات السياسة المالية في خلق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح مدى فعالية ادوات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة ، و في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعيشها الجزائرفي الآونة الأخيرة، وجب عليها أن تعطي اهتماماً واسعاً لسياسات الإنفاق العام و تفعيل الرقابة عليه للمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– الوقوف على واقع سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

– ابراز دور ادوات السياسة المالية خصوصا الميزانية في ترشيد الانفاق العام.

–إعطاء فكرة واضحة عن السياسة المالية و دورها في ترشيد النفقات العمومية و ذلك من أجل الحث على ممارستها بأفضل الوسائل و الآليات.

دوافع اختيار الموضوع: جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

– إدراك أهمية الموضوع في الوقت الحالي خاصة مع توجه معظم الدول نحو ضبط نفقاتها الاقتصادية.

– الرغبة في دراسة الموضوع نظراً لزيادة اهتمام الهيئات المالية على مستوى المؤسسات العمومية، و التعرف أكثر على آليات السياسة المالية المستخدمة في الجزائر.

–الرغبة في تنمية المعرفة الذاتية في مجال الاقتصاد العمومي و تسيير مالية الدولة ، كإدارة تابعة لوزارة المالية.

المنهج المتبع:

للدراسة المعمقة و التحليل الشامل لمختلف العناصر و المتغيرات، و للإجابة على إشكالية البحث المتعلقة بإبراز دور ادوات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة فإنه تم الاعتماد على:

–ا لمنهج الوصفي :باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف المشكلة المطروحة و الإلمام بمختلف جوانبها النظرية، و هذا في الجانب النظري من هذا البحث.

المنهجالتحليلي: الذي يصور واقع الموضوع محل البحث في الجزائر من خلال الدراسة التطبيقية و دراسة و تحليل المعطيات خلال الفترة الزمنية المعنية .

هيكل البحث:

من أجل العمل بمنهج الدراسة و تجسيد أهدافها، و لمعالجة الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات، فقد استدعت الضرورة أننقسم البحث إلى فصلين :الفصل الاول نظري والفصل الثاني تطبيقي حيث تطرقنا في الفصل الاول الايطار النظري للدراسة حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تعرضنا في المبحث الأول مفهوم النفقة العامة ومضمون السياسة المالية، أما المبحث الثاني تطرقنا الى عرض الدرسات السابقة، الفصل الثاني : تطرقنا الى الجانب التطبيقي للبحث حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى عرض النتائج أما المبحث الثاني تناولنا تحليل النتائج وتفسيرها.

حدود الدراسة :

– الاطار المكاني: قمنا بمعالجة موضوع دور السياسة المالية في ترشيد النفقات مبرزين حالة الجزائر .

الاطار الزماني :حاولنا من خلال هته الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة المالية في ترشيد النفقات خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2018 مبرزين التطورات الحاصلة في هاته الفترة والاجراءات التي قامت بها الدولة بتدخلها لترشيد النفقات العامة باستعمال ادوات السياسة المالية.

الفصل الأول : الإطار النظري لأدوات السياسة المالية والنفقات العامة

تمهيد :

إن تطور المجتمع بشكل متزامن مع الانخفاض المستمر لإيرادات الدول، استلزم عليها التدخل في الدورة الاقتصادية لإحداث التوازن المطلوب وهو ما اوجب استعمال أدوات السياسة المالية والتي اكتست أهمية كبيرة كونها تؤدي دورا وظيفيا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال الوسائل والأدوات التي تستخدمها والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة ، ونظرا لتميز السياسة المالية بتنوع مجالات تأثيرها، فقد برزت أهميتها في كافة الدول سواء النامية منها أو المتقدمة نتيجة اتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وتنبع أهميتها من ضرورة تحقيق التوازن بين إيراداتها العامة والنفقات العامة تجنبا للعجز ومختلف أثاره التي تنتج تبعا لمصدر تمويل العجز، وكذا المساهمة في تقليل التضخم والركود الإقتصادي ...الخ.

ونظرا لإيجابية السياسة المالية من خلال تأثيرها على النشاط الإقتصادي حسب حاجة الإقتصاد وحالته، بحيث لم تعد مرتبطة بأداء مهام محددة، بل أداة أساسية للتأثير عن طريق أدواتها على الإيرادات والنفقات والتطرق الى سبل ترشيد الانفاق العام ، ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى النقاط الاتية :

اولا: ماهية النفقة العامة ومضمون السياسة المالية.

ثانيا : عرض الدراسات العلمية السابقة

المبحث الأول: ماهية النفقة العامة ومضمون السياسة المالية

تاخد النفقة العامة حيزا مهما في السياسات الاقتصادية للدول حيث ان جل الدول تحاول الوصول إلى التوليفة المثلى بين الإيرادات والنفقات .

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإنفاق العام

تتعد المفاهيم الخاصة بمالية الدولة وأدواتها خصوصا تعريف النفقة العامة ولكن مجملها يصب في مضمون واحد ويمكن حصر مفهمومها في التعارف التالية

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة[1]، أو بعبارة أخرى هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[2].

كما تعبر كذلك عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا للحاجات العامة.

بينما تمثل سياسة الإنفاق العام مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف

و للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها والتي يطلق عليها بدستور النفقة العامة، إذ تتمثل في قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد، العدالة في التوزيع وقاعدة الترخيص.

[1] بوروشة كريم،**دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016**، اطروحة دكتوراء،كلية الاقتصاد،جمعة ورقلة، سنة2019،ص30

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى ،1999، ص:122

الفرع الثاني: محددات الإنفاق العام

يمكن حصر هذه المحددات في العوامل التالية[1]:

1- العوامل الاقتصادية: يمكن إبرازها من خلال زاويتين

أثر مستوى النشاط الاقتصادي: يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة (حالة ركود أو تضخم). و بالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي. فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة والأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار. ولهذا فإن النفقات العامة تشكل ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي المتعلق بطلب الدولة، ومن ذلك نستنتج أن هناك علاقة وثيقة جدا بين النفقات العامة والطلب الفعلي الكلي.

– طبيعة البنية الاقتصادية: تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد (متقدم أو نام) .فبالنسبة إلى الدول ذات الاقتصاد المتقدم فالملاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب أساسي هو ضخامة الدخل واتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذات الاقتصاد النامي فإن الحجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضآلة الدخل وضيق نطاق الخدمات.

2- **العوامل المالية (الطاقة المالية:)** يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناءا على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات. وتستمد هذه المقدرة من عاملين أساسين هما:

المقدرة التكليفية: تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة وواجبة الدفع، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة .

المقدرة الإقراضية: تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرة الدولة على الاقتراض و الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة.

[1] ناويس أسماء، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990–2011**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ،2014، ص 43-45

المطلب الثاني : ظاهرة ازدياد النفقة العامة وعوامل نجاح ترشيدها

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل وبالرغم من الاختلافات المفاهمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق الا انه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات وعوامل نجاحها

أولا : مفهوم ترشيد النفقات

يقصد بالترشيد التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وكتعريف لترشيد النفقات توجد عدة تعاريف يمكن تلخيصها فيما يلي:

ترشيد النفقات العامة يعبر عن الحصول على أعلى إشباع ممكن للحاجات بأقل قدر ممكن من الإنفاق[1]

يعرف أيضا أنه: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[2]

وهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، وتقليص النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى أخر هو الإدارة الجيدة للنفاقات.[3]

من بين هذه التعارف يمكن استخلاص تعريف شامل لترشيد النفقة العامة على أنه: حسن إنفاق الأموال دون تبذير لتحقيق أكبر عائد وإنتاجية للصالح العام، ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها: رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها، أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية، ومشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، حمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق ،مؤسسة شباب الجامعة،- مصر- 0999 ،ص 70.

[2] درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر ، 2002 ،ص 70

[3] **دور المراقب المالي في ترشيد النفقات العمومية** ،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2000/ 2005 ،ص 32.

ثانيا: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي[1]:

1- تحديد الاولويات: تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة ؛

- عامل الزمن فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الاولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب للانجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا للاختيار هذا البرنامج ؛

- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة: كلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الاولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل ؛

عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الاولوية في الانجاز ؛

- عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعيفة: وتهدف إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الاكثر فقرا في المجتمع ؛

ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الاجل؛[2]

2- القياس الدوري لاداء برامج الانفاق العام: يقصد بقياس أداء برامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات وألاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة لها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين. إن الحكم

[1] يوسف قروج، فتيحة قصاص ،**عقود النجاعة كالية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السادس، ديسمبر 2006 ،ص 200

[2] محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن ،سنة 2002 ، ص 09 .

على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول أثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا، وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثالث محاور وهي[1]:

الفعالية الاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المواطنين، لان ذلك يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها على مختلف مناحي الحياة.

فعالية تسيير المرافق العامة من وجهة نظر المكلفين والتي تعود إلى الاستغلال الامثل للموارد الموظفة.

نوعية الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستفيدين، وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

3- عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الضعف: وتهدف الى تبيان مدى الملائمة لحاجات الفئات الاكثر فقرا في المجتمع كتوزيع هبات المتعلقة بالحاجات الفعلية للمستفيدين ومراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة .

4- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

الفرع الثاني:أسباب ازدياد النفقات العامة .

يعرف الارتفاع الظاهري للنفقات العامة بأنه تزايد الأرقام المعبرة عن الانفاق العام دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات للاشباع حاجاته العامة. ومن أهم أسباب هذه الزيادة في النفقات العامة ما يلي:

أولا: الأسباب الحقيقية.

يمكن تلخيص أهم الاسباب المؤدية لارتفاع الحقيقي في الانفاق العام كالتالي:

[1] يوسف قروج، فتيحة قصاص، المرجع السابق ،ص 20

1- أسباب سياسية: مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي للدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة الى التسليح وحماية الحدود، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيم بتقديم العديد من الخدمات للفقراء كان من الطبيعي ان يزداد حجم النفقات العامة[1].

2- أسباب اقتصادية: من أهم العوامل الاقتصادية التي تحسن مستوى نصيب الفرد من السلع والخدمات :

أ- إرتفاع الدخل الوطني: ينجم عن نمو الدخل القومي تحسن الايرادات الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها العامة وبالتالي التوسع في إنجاز المشاريع الاقتصادية العامة الى مستوى التشغيل الكامل وكذا دعم معدلات النمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع الدخل الفردي يقود نحو زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة كونها تعتبر ذات مرونة داخلية عالية[2].

ب- المنافسة الاقتصادية الدولية والدورة الاقتصادية: ان تخوف الدول الناشئة من عدم قدرة اقتصادياتها على مجابهة التنافس الدولي يدفعها لتدعيم الصناعة الوطنية في شكل إعانات حتى تتمكن من مجابهة السلع المستوردة في الأسواق المحلية ، كما ان حركة الدورة الاقتصادية قد تدفع بالدولة لرفع نفقاتها العامة، باعتبارها كحل الأزمات الركود الاقتصادي.

3- أسباب اجتماعية: تتمثل هذه الاسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي ،و كذا تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية ،كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات العامة ،ويرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأعقد من حاجات السكان في القرى، بالاضافة إلى زيادة الخلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع يكلف هذا المزيد من الانفاق على برامج الحد من الفقر، أضف إلى هذا أن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم وعي المواطنين بحقوقهم، حيث أصبحوا يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية. الامر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام[3]

---

[1] بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، **اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة** ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تبسة، سنة2016 ، ص 22.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من القفر دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2000 /2002 ، ص 2 .

[3] زكاري محمد، **دراسة العالقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991– 1994** ،مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة امحمد بوقرة تلمسان ، 2002-2003، ص 33 .

4- أسباب إدارية: لقد حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة إلى التنظيم الإداري للدولة، وكان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها إلى وجود جهاز إداري قوي[1].

5- **أسباب مالية:** وتتركز أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسين :

أ- توفر فائض في الإيرادات العامة: اذ أنه من الأفضل كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها من زيادة الانفاق العام، خصوصا مع ظهور الفكر الكينزي الذي يقر بأنه كلما زادت النفقات العامة العامة كلما أدى ذلك إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ب- سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا: فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة الى اصدار سندات للاكتتاب لألفراد والمؤسسات مقابل امتيازات محددة مما يسمح بتجميع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها، أما عن المستوى الخارجي، فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي.

ثانيا: الأسباب الظاهرية.

تتمثل الأسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة فيمايلي:

1- إرتفاع مستوى الاسعار الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود(التضخم المالي) مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من اجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها لذا فان حجم النفقات العامة لا يعكس بأي حال من الاحوال، أي زيادة في السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع.[2]

2- إختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة(الفن المالي): فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الانفاق العام. فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الانفاق العام صغيرا نسبيا أما إذا طلب من المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب

[1] حسن محمد القاضي، **الادارة المالية العامة**"، الطبعة 1 ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، سنة 2002، ص 75

[2] عدة اسماء، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ،جامعة وهران ، سنة 2016 ،ص 53

إجمالي الحسابات لديها، فان كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة[1].

3- زيادة مساحة الاقليم أو عدد السكان: فإتساع أقاليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في موازنة الدولة ظاهريا ، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة.

الفرع الثالث النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

هناك عدة دراسات وتفسيرات لظاهرة تزايد النفقات العامة نجد من أهمها ما يلي:

تفسير فاجنر لتزايد الإنفاق العام: يعد الاقتصادي الألماني"Adolf Wagner" من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة وذلك في عام 1893. حيث أطلق على تفسيره بقانون فاجنر "Wagner's Law"، والذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد[2].

أي أن زيادة النمو الاقتصادي ⟵ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و المجتمع ⟵ زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة .

تفسير بيكوك ووايزمان لتزايد الإنفاق العام: لقد أوضح 1961في دراسة لهما سنة "Peacock and Wiseman"كل من (دراسة حول تطور الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1955-1890) أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت وإنما هناك عوامل أخرى، هذه العوامل تتمثل في الاضطرابات والهزات السياسية والاجتماعية) حيث أن هذه العوامل قد اعتبرت هي العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق العام لدى الدول النامية خاصة.

[1] محمد الهادي مساعدة، محمود يوسف عقبة ، **دراسة في المالية العامة**"، الطبعة الاولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2000 عمان – االاردن، ص 96 .

[2] بودخدخ كريم ،**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة دالي إبراهيم – الجزائر ، 2002، ص 92.

بسبب ما يلي[1]:

أثر الإزاحة: ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة، وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية أين تضطر فيها الدولة. ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه .

أثر التفتيش: وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع .

أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي.

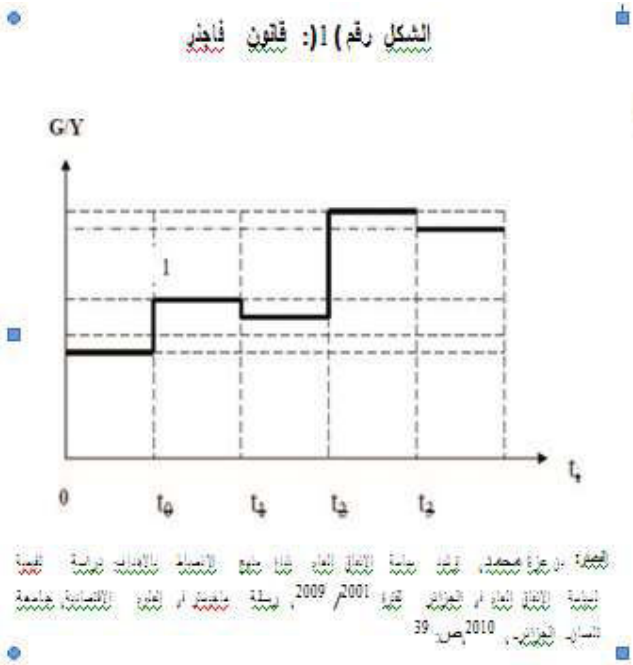

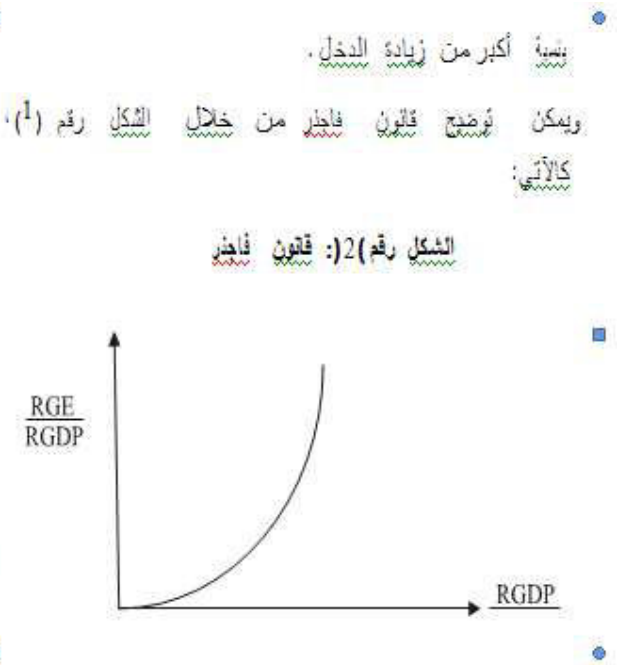

ويمكن توضيح فرضية بيكوك ووايزمان من خلال الشكل التالي:

[1] جمال يرقي ، **أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،سنة 2002، ص 18

حيث أن: ti: الزمن؛ G/Y: نسبة الانفاق العام من الدخل الوطني؛

0t-0 فترة عدم حدوث الأزمة ،0t بداية الأزمة بارتفاع G/Y إلى النقطة" 1"؛

1t0-t1 استقرار قيمة G/Y وانخفاض طفيف عند 1t؛

2t1-t أزمة جديدة عند 2t وتشهد ارتفاع اخر للقيمة G/Y؛

3t2-t فترة استقرار وثبات G/Y؛

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن الهزات وحالات التوتر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات خلال الفترات الزمنية (0 t3، t2، t1، t)، تكشف من جهة عن بروز احتياجات الإنفاق العام لمواجهة متطلبات هذه الأزمات والحروب، ومن جهة أخرى تكشف عن بروز احتياجات عامة جديدة لمواجهة آثار هذه الأزمات(نفقات إعادة البناء والتأهيل ،الإعانات، التعويضات....الخ.)

3-3 قانون "باركنسون:" يوضح قانون "باركنسون" أن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل. ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز .

خلاصة القول لهذه التفسيرات، أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر ،فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصلح استخدام فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات والهزات الاجتماعية والسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية والإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام ومعدل نموه. ويمكن قياسها بالمؤشرات التالية (المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة)

يمكننا قياس آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، أهمها:

4-1 الميل المتوسط للنفقات العامة: وهو يعبر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية[1]

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل الوطني للسنة نفسها}}$$

إذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي

4-2 الميل الحدي للنفقات العامة: يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، بمعنى أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة. ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في الدخل الوطني}}$$

ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح، فارتفاع الميل الحدي يعني تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام، وكما يعبر عن اهتمام الدولة بالحاجات العامة.

4-3متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة: ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاهية الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له يمكن الوصول له من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان للسنة نفسها}}$$

[1] حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر – شواهد دولية**–، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 14، 2002، ص136

المطلب الثالث:مفهوم السياسة المالية وأدواتها

جل المفاهيم التي تطرقت إلى أدوات السياسة المالية تتفق في كونها مجموعة الإجراءات التي من خلالها تأثر الدولة على النفقات أو الإيرادات حسب الحاجة وفي ما يلي سرد لمفاهيم هته الأخيرة بالتفصيل .

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تعريف السياسة المالية: تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي .

ومن الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام[1]، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة

وهناك من يدهب الى أن " السياسة المالية هي تلك السياسات والاجراءات ا لمدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الانفاق الذي تقوم به الحكومة ومستوى وهيكل إلايرادات المحصل عليها .

حيث ينطوي مفهوم السياسة المالية على إستخدام أدوات المالية العامة لتأثير في مجريات و توازنات النظام الإقتصادي لتعظيم الرفاهية الإقتصادية، و تشتق السياسة المالية معناها و إتجاهاتها من تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه و تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة و الضرائب و الرسوم و القروض العامة," جميع عناصر الموازنة العامة للدولة بجانبيها الإنفاقي و التحصيلي "للتأثير على كافة جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية السائدة فيها، و تتمثل هذه المصلحة العامة في إشباع الحاجات العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي و توفير إمكانيات النمو المستقر للإقتصاد القومي .

إن المتتبع لتطور الساسة المالية عبر المراحل الزمنية وعبر المدارس سيلاحظ الإختلاف الشاسع الذي عرفته موقعا ومكانةً

[1] زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفاقات العامة في الدول النامية** ،مذكرة دكتوراء،جامعة بسكرة ، سنة2019/2018، ص3

اولا: السياسة المالية عند التجاريين:

في ظل الرأسمالية التجارية، هدفت السياسة المالية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح للتجار فتدخلت الدولة بكل ثقلها التنظيمي لتحقيق الهدف، فقامت إسبانيا بتحريم تصدير المعادن إلى الخارج وفرض نوع من الرقابة على الصرف، أما إنجلترا ففرضت حماية على أسطولها التجاري، في حين فرنسا فرضت الرسوم إذ يرى وليام بيتي الجمركية العالية على السلع المماثلة للإنتاج المحلي ومنح المساعدات النقدية على التصدير،لا تؤدي إلى تدهور في النشاط الإقتصادي، بل يمكن أن يؤدي إلى إزدهاره وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها ، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من دائرة النشاط الإقتصادي، كما نادى بترشيد الإنفاق العام، واقتصر دور الدولة على تقديم الخدمات (الإدارة، العدل، الدفاع)[1].

ثانيا: السياسة المالية للطبيعيين:

انطلق الطبيعيون من أن النشاط الاقتصادي يخضع في تنظيمه لقوانين طبيعية، فالزراعة تعد المنتج الوحيد الخالق لناتجا صافيا يزيد عن الموارد التي أنفقت في سبيله، ولذلك اصطبغت سياستهم المالية خاصة جانب الإيرادات في حصر فرض الضريبة على العمل الإنتاجي الوحيد و هو "الزراعة" دون فرض ضرائب نوعية على الصناع والتجار خوفا من الإنتقال إلى الزراعة، وأهم ما يميز هذا العصر هو قوة الربط بين فرض الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي، و من هنا يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع مع ضرورة إعادة ضخ الإيرادات في حركة النشاط الإقتصادي.

ثالثا: السياسة المالية حسب منظور المدرسة الكلاسيكية:

إهتم التقليديون بالسياسة المالية متأثرين بفلسفة الحرية الإقتصادية التي تقلل من الدور الإقتصادي و الإجتماعي، إذ تحدد نطاق ومدى السياسة المالية (مبدأ حيادية السياسة المالية) بنظرة الفكر الإقتصادي التقليدي إلى الفرد والدولة بسلوكهما الرشيد، فقد ساد مفهوم الدولة الحارسة واقتصر نشاطها على ثلاث وظائف- الدفاع، العدالة، الأمن- أي الوظائف التي من طبيعتها أن لا تدر دخلا يغطي نفقاها وهو ما يعرف في العصر الحديث بالإنفاق على الأغراض الإجتماعية، فقامت مالية الدولة وأصبحت محايدة واقتصر دور الحكومة على الحصول على

[1] بهاء الدين طويل ، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** ، مذكرة دكتوراء ،علوم اقتصادية ،جامعة باتنة، 2016/2015، ص41-42

الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات اللازمة لسير المرافق العامة، و من أهم المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة المالية الكلاسيكية: مبدأ حياد الضريبة، مبدأ توازن الميزانية (تأمين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة)، مبدأ حصر الإنفاق في أضيق الحدود.

كما وضع آدم سميث ما يعرف بـ "دستور الضرائب"، أما دافيد ريكار دو فقد ركز على ضرورة فرض الضريبة على مجموع الناتج من ريع فوائد وأجور مع إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة تماشيا مع إنفاق نافع حتى لا يختل التوازن الإجتماعي شرط التوفيق بين العدالة والكفاءة الإقتصادية، لقد ركز الكلاسيك على مبدأ توازن الميزانية بمعنى تغطية الإيرادات المتوقعة للنفقات المعتمدة، وذلك من خلال ضغط النفقات العامة، كما أن الفكر التقليدي لا يهتم بالإيرادات غير العادية من قروض عامة أو إصدار نقدي[1].

أما أسباب تقليص النشاط المالي الحكومي من خلال حصر الإنفاق العام في أضيق الحدود، فيرجع إلى مبادئ وأسس المدرسة الكلاسيكية بدءا بالمصلحة الخاصة فتدخل الدولة سوف يخل بآلية عمل الإقتصاد مما يخفض الإنتاجية في القطاع العام من خلال:

– تخفيض حجم الإستثمارات الخاصة بفرض ضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعدة للإستثمار.

– فرض الضرائب على المستثمرين أو الأفر اد يؤدي إلى تخفيض حجم الإيرادات، تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

– لجوء الدولة للإقتراض أو الإصدار النقدي في حالة قلة الحصيلة الضريبية للقيام بالأنشطة الإنتاجية يؤدي حتما إلى زيادة معدلات التضخم.

– إن الدور المالي للدولة هو دور إستهلاكي أساسا ولا يمكنها ممارسة نشاطا إنتاجيا، ونتيجة لهذا فإن إنفاقها ينبغي أن يتم في أضيق نطاق ممكن، وأن إيرادات الدولة تستند أساسا على الضرائب باعتبارها الوسيلة العادية لتمويل

[1] بهاء الدين طويل ، المرجع السابق ، ص 43

نفقاتها إضافة إلى إيرادات الدولة من أملاكها العامة مع ضرورة إحداث توازن بين إيراداتها ونفقاتها من خلال الميزانية العامة المتوازنة[1].

رابعا: السياسة المالية حسب منظور المدرسة الكينيزية:

عرفت السياسة المالية معنى أوسع بضرورة تدخل الدولة لتحقيق الإستقرار وتشجيع النشاط الإقتصادي، فظهرت المالية المعوضة بظهور الثورة الكينيزية أين جاءت أفكار"جون مانيرد كينز" فنادى بضرورة تدخل الحكومات التي يمر إقتصادها بمرحلة كساد بإستخدام آلية النفقات العامة، إذ يعمل على تمويل المشاريع الحكومية الإنتاجية لإمتصاص الأيدي العاطلة بغض النظر للعائد متسببا في زيادة القوة الشرائية مآلها طلب إستهلاكي جديد، وبالتالي خلق طلب إستثماري جديد للقضاء على فترة الكساد وبعث فترات إنعاش.هكذا تغيرت النظرة لأدوات السياسة المالية التي أصبحت تستخدم للتأثير على الإقتصاد القومي عن طريق التأثير على المتغيرات الكلية من إدخار، إستهلاك، وإستثمار بغرض الوصول إلى التوازن الإقتصادي والإجتماعي، كماأصبح اللجوء للقروض فنا ماليا للتمويل ومواجهة التضخم، أما الموازنة أصبحت برنامج عمل سنويا يهدف إلى تحقيق الأهداف والتوازن الإقتصادي والإجتماعي .

إن إعتماد الدولة على سياسة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة المقدرة المالية القومية (البحث عن الإيرادات وتغيير بنياها)، إضافة إلى تأثيرها على المتغيرات الكلية .

الفرع الثاني: أنواع و أدوات السياسة المالية

اولا: انواع السياسة المالية

1**–السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز** : وتكون من خلال الطرق التالية[2]:

[1] حليمة رامول، **دور السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي**، مدكرة ماستر ،جامعة ام البواقي، 2011/ ،2012، ص5

[2] علا فاطمة وع نصيرة ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1990-2016**، مدكرة ماستر ،جامعة ادرار، 2016/ 2017، ص4

– التوسع في النفقات العامة: و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة ،كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال ...الخ.

و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...الخ.

و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة .

– ب التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

– ت تخفيض الإيرادات الضريبية : و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية و الخدمات، و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأ ن مضاعف

الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب [1].

2 –السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ – زيادة الإيرادات الضريبية: و يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي ، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد ، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك و هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية .

ب – التوسع في إصدار القروض العامة: و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا .

[1] سالكي سعاد، **دورالسياسة المالية في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي** ،مذكرة ماجيستير ،جامعة تلمسان ،سنة2011/2010 ، ص15

ج – الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البن ك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

ثانيا :ادوات السياسة المالية

تبدل الدول الكثير من الجهود في إصلاح وضبط أوضاعها المالية،سواء في جانبي الإيرادات او النفقات والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات أساسا ، مستعملة في دلك العديد من الأدوات المالية المتاحة لكل دولة حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في فترة زمنية معينة .

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما[1] :

1- السياسة الإنفاقية Expenditure Policy: يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها (البرنامج الأنفاق الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة و هيآتها المحلية). والسياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. اما الدول النامية فأنها تستهدف بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان فأنه اوجب على السياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها.

إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالأنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها (مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام) من خلال التعريف نلاحظ أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي كون النفقة العامة مبلغ من النقود إذ يجب أن تكون النفقة العامة مبلغ من النقود حيث إن شيوع النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة أصبح للدولة دورا في انفاق المبالغ النقدية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإشباع الحاجات العامة. والعنصر الثاني يتمثل بكون النفقة العامة يقوم بها شخص عام ، فإذا ما

[1] حيدر نعمة بخيت و فريق جياد مطر، **السياسات المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009** ،سنة 1990،العراق، ص193

لم تقم الدولة أو إحدى هيآتها العامة بتنفيذ هذه النفقة فلا تعد نفقة عامة، فقيام شخص ما ببناء مدرسة أو مستشفى لغرض تحقيق نفع عام فلا يعد مثل هذا الانفاق انفاقا عاماً وإنما هو انفاق خاص، ويعد من قبيل الانفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والأمن والقضاء وبناء المشاريع الاقتصادية، وكذلك التحويلات الحكومية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية أما العنصر الثالث والأخير فهو يتمثل بالغرض من الانفاق، فلكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من انفاقها تحقيق منفعة عامة، وهذا المفهوم الأخير يتحدد باعتبارات عديدة منها سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ إن هذا المفهوم يتحدد من قبل السلطة السياسية .

لابد من الإشارة هنا إلى أن هنالك فرقاً في الانفاق العام ما بين الدول المتقدمة والدول النامية إذ إن النسبة في بعض الدول المتقدمة تزيد على في المائة من ناتجها القومي على حين في الدول النامية لا تتعدى هذه النسبة في المائة ، مما يدل على الفرق الكبير بينها في هذا المجال. ويمكن تفسير ذلك كون الدول المتقدمة أتيح لها الحصول على مستوى مرتفع من الدخول والعوائد والذي افرز الحاجة إلى التوسع في النفقات العامة لتلبية قدر اكبر من الاحتياجات العامة فهذا الانفاق ذات صلة بما يسمى بمتطلبات دولة الرفاه. على حين في الدول النامية تتميز بضعف تطور نشاطها الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض ما تحصل عليه من الدخول والعوائد مما يعني عدم استطاعة هذه الدول من التوسع في نفقاتها العامة .

إنّ الزيادة في الانفاق العام أمر حاصل في كافة الدول إلا أنه بدرجات متفاوتة والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وانتشار المبادئ الديمقراطية ومحاولة إرضاء الشعوب ولاسيما في أوقات الحملات الانتخابية ، ويرجع كتّاب المالية العامة أسباب الزيادة في النفقات العامة إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

2- السياسة الإيرادية Revenues Policy: لقد أصبحت السياسية الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسية الإيرادية إلى فرعين أساسيين هما[1]

اولا: الضريبية Taxing Policy: تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم، سواء في الدول المتقدمة أو الدول

[1] حيدر نعمة بخيت و فريق جياد مطر، المرجع السابق ،ص194

النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزانة للقيام بالنفقات المحدودة إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. على حين أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضريبة دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه.

وهنالك أنواع عديدة من الضرائب تستطيع الدولة من خلالها أن تتحكم بحركة الاقتصاد القومي، فإذا كان الهدف على سبيل المثال حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية فأنها تستطيع أن تفرض ضرائب جمركية عالية. وكذلك فأن الضرائب تؤثر في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار، وأن استعمال السياسية الضريبية لتحقيق أهداف السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الأداة وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلا عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.

ثانيا: السياسة الافتراضيةLoaning Policy: وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإيرادية في السياسة المالية ، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة . وهنالك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي .

وهنالك فروع أخرى للسياسة الإيرادية منها

1 – إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين):– Domain وتنقسم إلى[1]:

أ– الأملاك العامة أو الدومين العام Public Domain

ب – الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص Privet Domain

[1] رمول حليمة ،**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2009**، مدكرة ماستر علوم اقتصادية ،جامعة ام البواقي، ص71

2- الرسوم- والإتاوة .

3- الغرامات .

4- المنح والإعانات.

الفرع الثالث :أهداف السياسة المالية

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، بل حتى من فترة زمنية لأخرى في نفس البلد، وذلك

تبعا لاختلاف الظروف السائدة، ومن خلال هذه الأهداف يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب اتباعها وكذلك طبيعة الأدوات الواجب استخدامها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ويمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي[1]:

1-**تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني.

ويعتبر الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة

البطالة والكساد، على عكس الاقتصاديون الكلاسيكيون الذين كانوا ينظرون إلى المالية العامة كأنها محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني.

ففي حالة الكساد، يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي، إما كل على حدى، أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرقات والمدارس...إلخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الاعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الانفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل

[1] تقوى حسناوي ع احمد شاوش ،**اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائردراسة احصائية للفترة 1986-2014** ،مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة تبسة، 2016/2015، ص10

مضاعف الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة.

كما تستخدم الايرادات العامة (تخفيض الايرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر

التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي

للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل.

أما في حالة التضخم، فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي، من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

2-التخصيص الأمثل للموارد:

يتضمن هذا الهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة

أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن، و يعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اعتبارات ال كفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنآخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الانفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن [1]يوازن بصورة عامة

[1] تقوى حسناوي ع احمد شاوش ،**المرجع السابق** ، ص11

بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع .

3- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفيهي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص لذلك يتعين على السياسة المالية التي تسير عليها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين، الأول العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لإنجاز البرامج المشتملة عليها التنمية، والثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تتهيأ الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة.

4-.تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، فمثلا تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، والتي تتم عادة على مرحلتين هما

المرحلة الأولى: يطلق عليها التوزيع الأولي للدخل القومي، حيث يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، أي دخول عناصر الإنتاج.

المرحلة الثانية: يطلق عليها إعادة توزيع الدخل القومي أو مرحلة التوزيع النهائي، حيث يتم فيها إعادة توزيعه بين المنتجين والمستهل كين عن طريق إدخال تعديلات على التوزيع الأولي، وتستخدم في عملية إعادة التوزيع الأدوات المالية من ضرائب ونفقات أو أدوات غير مالية مثل القرارات الإدارية كتحديد الأسعار على سبيل المثال[1] .

الفرع الرابع :دور أدوات السياسة المالية في ترشيد الإنفاق العام[2]

إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام وهو ترشيد ايجابي يرفع مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة الإنتاج القومي و لا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة.

بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة ، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات غير العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار و التضخم..

و إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب و الرسوم ، فهذا النمو من الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل القومي ن لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين ، و بالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس و الدخل القومي لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي .

بحيث تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض و ميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي و بالتالي خفض الإنفاق الدخل القومي ، في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل القومي .

[1] تقوى حسناوي ع احمد شاوش، **اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص12
[2] سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة** ،الطبعة الاولى 2011، دار العجلة ، الأردن ،سنة2011، ص 93-94

المبحث الثاني: عرض الدراسات العلمية السابقة

ان محور مراجعة الدراسات السابقة يعتبر الأرضية الغنية بالمعلومات التي تتعلق بالموضوع قيد الدراسة ودلك لما لها من أهمية بالغة في الإلمام بجوانب الموضوع التي تم التطرق لها من قبل وهو ما يمكننا من حصر أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا وما سبقها من الدراسات الأخرى وهو ما يبرز بشكل كبير القيمة المضافة التي تضيفها دراستنا في مجال البحث العلمي .

المطلب الأول:عرض الدراسات الجزائرية

من اجل الإلمام أكثر بجوانب هته الدراسة قمنا بعرض العديد من الدراسات التي يصب مجملها في موضوعنا قيد الدراسة بشقيه ترشيد النفقات والسياسات المالية وتأثيرها على هدا الاخير.

1- دراسة محروق سهام(2015)طرق واليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر حالة الجزائر(2001-2014)

تهدف هده الدراسة الى التطرق الى مختلف الاليات التي تساهم في تحسين ادارة النفاقات العامة بالشكل الدي يضمن للدولة التحكم في نفاقتها وهو ما ينعكس ايجابيا على التوازن في الميزانية من خلال تخصيص الموراد اللازمة لتغطية هته النفاقات وتبين ان ترشيد الإنفاق العام مطلب ملح لأجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تسعى إليها كل دولة وهو ما ينجم عنه حسن التصرف في الأموال العامة وتجنب الإسراف إلى الحد الأدنى، ويكون ذلك بتحديد الأهداف وتحديد الأولويات بدقة كمبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع وكذا القياس الدوري لأداء برنامج الأنفاق العام لتقييم مدى كفاءة أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة .

2-دراسة دكيك خيرة(2018) دور الرقابة المالية في ترشيد النفاقات العامة دراسة حالة المؤسسة التربوية محمد بلهاشمي

عالجت هته الدراسة دورالرقابة المالية في ترشيد النفاقات العامة حيث أصبح ادارة جانب النفاقات العمومية المشكلة التي تواجه العديد من الدول ودلك للتزايد الدائم للنفاقات يقابلها شح في تحصيل الايردات في ظل التطورات االحاصلة وما يسلتزم على الدولة من اشباع حاجات المجتمع من المنتوجات و الخدمات العمومية من جهة ومن تغطية نفاقات الدولة لتسيير شؤونها الخاصة من جهة اخرى وتبين الدراسة ان هدا الوضع اوجب وضع اليات واجهزة رقابية

على هته النفاقات يختص برقابة الاجهزة الحكومية وكيفية ادارتها لنفقاتها ما يؤدي بالضرورة الى الحفاظ على المال العام وحسن ادارته وهوما يضمن التوزان بين النفقات والايرادات التي خصصت لها .

3-دراسة بلال عوايشية وفاطمة الزهراءناصر(2016) اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 1990-2014

وترى هده الاخيرة انه لابد من اصلاح الادارة المحلية وتحسين اليات سيرها بالضرورة ينعكس ايجابيا على ترشيد النفاقات العامة و استشهدت هته الدراسة بحالة الجزائر من الفترة الممتدة من 1990الى 2014 وعرض ما قامت به الجزائر من اصلاحات هيكلية في العديد من القطاعات سواء الاقتصادية او الادارية واعتماد برامج تنموية .

4- دراسة عبد الرحمان دياب(2019) ترشيد الانفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة –دراسة مقارنة-

تمحورت هده الدراسة حول كيفية اسهام ترشيد النفقات العمومية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة من منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي ومن اهم ما توصلت له هته الدراسة كفاءة عملية ترشيد النفقات العامة وتكامل عناصرها يعد من المرتكزات المهمة التي تساهم في توازن بين الايرادات والنفقات وهو ما يجنب العجز الدي تسعى كل الدول الى تجنبه عن طريق ايجاد السبل الكفيلة بترشيد الانفاق العام .

5-دراسة نريمان رقوب (2018)دور حوكمة الانفاق في تحقيق التوازنات النقدية والمالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة

قامت الباحثة بدراسة انعكاس حوكمة الانفاق العام على تحقيق التوازنات النقدية والمالية وعرض مختلف العوامل المتدخلة في الوصول الى حوكمة فعالة ما يحسن ترشيد الانفاق العام والتحكم فيه واستشهد في دراسته بمقارنة مجموعة من الدول مبينا مفهوم حوكمة الانفاق العام واسباب ودوافع نشائتها وضوابط واليات تفعيلها داخل المؤسسات في ظل تدعيم مبادئ قيم الشفافية وما تقتضييه من جهة ومتطلبات التوازن النقدي والمالي من جهة أخرى وهو ما يمكن من تجنب العجز في الموازنة .

المطلب الثاني :عرض الدراسات الأجنبية

1- دراسة يحي عبد الغني أبو الفتوح (2014) الموسومة بعنوان الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، تناول الكاتب الميزانية العامة للدولة، مكوناتها وضوابطها،كما قام بتوضيح أهمية الميزانية العامة وأحدث طرق إعدادها ومناهج تطبيقها في المملكة العربية السعودية وفقا للنماذج والتعليمات المطبقة .

2-دراسة أحمد محمد رفعت خميس فؤاد محمد (2012) الموسومة بعنوان دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة في مصر تعرض الباحث في هذه الدراسة لطبيعة مفهوم الحوكمة وأسباب ودوافع نشأتها من حيث العوامل الاقتصادية والإدارية، مع إبراز الدور الذي لعبه الاقتصاد المؤسساتي في بلورت وصياغة الحوكمة، وضوابط وآليات تفعيلها داخل كافة مؤسسات الدولة خاصة للحالة المصرية، وذلك بعد إرساء أُلاطر العامة لذلك المنظور الاقتصادي الحديث نسبيا .

3- دراسة Paul Kagundu (2006) الموسوعة بعنوان: The Quality of Governance, Expenditures, and Economic Growth: An Composition of Public Empirical Analysis , Department of Economics

قامت هذه الدراسة بالتحليل النظري والتجريبب لتأثري أبعاد الحوكمة على النمو الاقتصادي في قسمها الاول، أما في القسم الثاني فقد عادت الدراسة الى تأثير أبعاد الحوكمة على النفقات العامة نظريا وقد توصلت النتائج التجريبية والتي استخدم فيها نموذج إلايرادات والنفقات إلى وجود تأثير قوي لمؤشرات الحوكمة على النفقات العامة حيث استنتج الباحث أن جودة الحوكمة تنعكس على كفاءة الانفاق وتوجهاته .

4- دراسة عفيف عبد الكريم (2005) دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية تمثلت هذه الدراسة في أطروحة دكتوراه في الإقتصاد المالي، جامعة دمشق ،حيث تطرق الباحث في دراسته الضرورة الموضوعية للإصلاح الإقتصادي ثم التطرق لأثر النفقات العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ثم أثر الإيرادات العامة بمختلف أنو اعها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، ليختم الباحث مذكرته بالعلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والإصلاح الإقتصادي، ولقد خلص الباحث في مذكرته إلى إزدياد مستمر للإنفاق بأنواعه الجاري والرأسمالي والتحويلي، والتي لم تكن بإتجاه إصلاح واقع الإقتصاد السوري كما خلصت دراسته

للإيرادات العامة على وجود مشكلات متعددة في نظامه الضريبي مما يستلزم تطويره ولذا إصلاح الفوائض الإقتصادية العامة بتجديد هياكل الإنتاج في القطاع العام وعلى ضرورة تقيد الدولة بالمبادئ الأساسية للموازنة العامة للدولة .

5- دراسة عاتق سالم جابر (2005) بعنوان: السياسة المالية فاعليتها واثارها في الإقتصاد اليمني للمدة (1990-2002) من الأحول الجامعة المستنصرية

تطرق الباحث إلى معايير تقييم أداء السياسة المالية من حيث العدالة والكفاءة الإقتصادية لبرامج الإنفاق العام، وقد خلص الباحث في دراسته، أن الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية يرتبط بموضوع ديمومة مصادر الدخل نتيجة عدم توافق الإنفاق العام وإتجاهات الموارد، بإعتبار أن التحدي للحكومات هو دراسة أولويات الإنفاق من ناحية ومحدودية الموارد من ناحية اخرى .

خلاصة الفصل الاول

من هذه الحقائق المقدمة يتضح أن نظرة الدولة إلى وظيفة السياسية المالية و الإنفاق العام تغيرت في هذه المرحلة تغيرا جذريا وعمليا ، عكسته أرقام واتجاهات النفقات العامة، فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب، حيث بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم ، و أصبحت الدولة وأهم أدواتها الإنفاق العام تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي، وتمارس بنفسها أو عن طريق مؤسساتها وأجهزتها المختلفة الجانب الأكبر من هذا النشاط طبقا لسياسة مخططة ومدروسة بهدف ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

و تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام مجموعة من الضوابط و الحدود و ذلك من أجل ترشيد الإنفاق العام لضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأكبر قدر من الاقتصاد في النفقات ، و حتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر ، لابد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة حقيقية يصحبها زيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عنها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة إلى جانب زيادة عبء التكاليف العامة.

جل الدراسات التي قمنا باستعراضها يصب مجلها في البحث على الآليات التي يمكن من خلالها ترشيد الإنفاق العام دون تحديد إلية معينة لدلك و التطرق إلى مختلف الآليات التي تساهم في تحسين إدارة الإنفاقات العامة بالشكل الذي يضمن للدولة التحكم في نفقاتها وهو ما ينعكس ايجابيا على التوازن في الميزانية من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتغطية هته النفقات وتبين ان ترشيد الإنفاق العام مطلب ملح لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة .

سنحاول في دراستنا في الفصل الثاني التركيز على دور أدوات السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة دون التطرق إلى العوامل الأخرى التي يمكن أن يكون لها التأثير على تريد النفقات العامة بحكم ان الادوات المالية تلعب دورا مهما في رسم السياسات المالية للدولة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور أدوات السياسة المالية في ترشيد الإنفاق العام

تمهيد الفصل الثاني

تطرقنا في الفصل الاول الى الاطار المفاهيمي للنفقات العامة والسياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية مبرزين مكانة ادوات السياسة المالية في كل فكر اقتصادي كما حاولنا التطرق الى مختلف الجوانب النظرية للموضوع اما في الفصل الثاني سوف نتطرق الى الاجراءات التي اعتمدتها الجزائر في مجال السياسة المالية بغية التاثير على النفقات العامة وترشيدها وخلق التوازن بين الايرادات والنفقات حيث سوف نحاول في هذا االفصل التعرف على أبرز معالم السياسة المالية للجزائر انطلاقا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 ،ونظرا لتباين واختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية خلال هذه المرحلة.

و وفقا للمنهجية المتبناه سنقوم بتقسيم الفصل الى مبحثين ..سنتطرق في الاول منه الى الطريقة والادوات ، محاولين بيان مجتمع الدراسة ومتغيراتها والكيفيه التي تم بها جمع البيانات ومصدرها والادوات والطرق التي تم الاعتماد عليها .اما المبحث الثاني فيتم تخصيصة لنتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض عينة الدراسة وهي دولة ناشئة – الجزائر- التي سنقوم بوصف سياستها المالية ومدى تأثير ها في الإنفاق العام الذي يخصها اضافة الى عرض المتغيرات المعتمدة لآستخراج نموذج الدراسة والذي نعتمد عليه في مناقشة الدراسة و تحليلها وكذا تلخيص المعطيات المجمعة وذلك من خلال الجزء الاول من المبحث اما الثاني منه سنتطرق الى الادوات والطرق المستخدمة في هاته الدراسة ..

أولا: قراءة وصفية للسياسة المالية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل من خلال المجهودات المبذولة من طرف الدولة لإخراج البلاد من حالة التخلف و الدفع بها الى طريق التنمية الاشتراكية ، و ذلك في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، و يهدف الى تدخل القيادة السياسية لتوجيه الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية ، و تقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

- أدى إخلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات بسبب عدم التحكم في تسيير المشاريع و تخصيص الوسائل ، و جعل المنطقيات القطاعية هي المسيطرة كما أن التطور المعمم بالتدريج لها و غير مرتبطة فيما بينها ، أما بالنسبة للتوازنات الخارجية إن اللجوء الى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني بكيفية حسنة ، و بتدهور شروط التبادل قد زادت من حجم استدانة الجزائر للخارج .نتج عن كل هذا العجز في ميزان السلع و الخدمات [1].
- اتسمت التوازنات المالية الخارجية بتدهور المبادلات و العروض و عبئ المديونية و هكذا فإن الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني من حيث اختلال التوازن المالي الداخلي و الخارجي و تناقص الإنتاج و زيادة حدة التضخم التي كانت ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة ، هذا بالإضافة الى

التوترات الشديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي و الذي تمثل بفشل النظام الاشتراكي .في ظل هذه الظروف القاسية تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية ، و هكذا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية و العمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية و الانتقال من الاقتصاد السابق و المخطط السابق و الموجة الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى في الاقتصاد الحر أي اقتصاد السوق و في نفس الوقت عملت الجزائر على التقارب و خلق جو من التعاون

مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة بهدف إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و تحسين الأداء للاقتصاد الكلي .

- رغم ذلك عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة ، و تفاقم عجز المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية ، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال ، و أصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر عدة إصلاحات مما جعل الدخول الى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث صدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الاصلاح ، حيث سجلت الايرادات الجبائية ارتفاعا بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات ، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية ، إن انخفاض سعر البترول أدى الى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية و منها لجأت الجزائر الى المديونية الخارجية ، و قد تضخم حجم الديون الخارجية كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات ، ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد

المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرار كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج الى قروض ، و بالتالي رفضت الجزائر اللجوء الى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990 ، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي و ذلك من خلال تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن .

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول (1999) ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الثاني ص 12[1]

2مدني بن شهرة (2009) **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** . دار حامد للنشر و التوزيع . الطبعة الأولى ص 136 .

ثانيا : قراءة وصفية لمؤشرات الدراسة

1- مؤشر تطور الانفاق العام

شكل (1) تطور الإنفاق العام الكلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

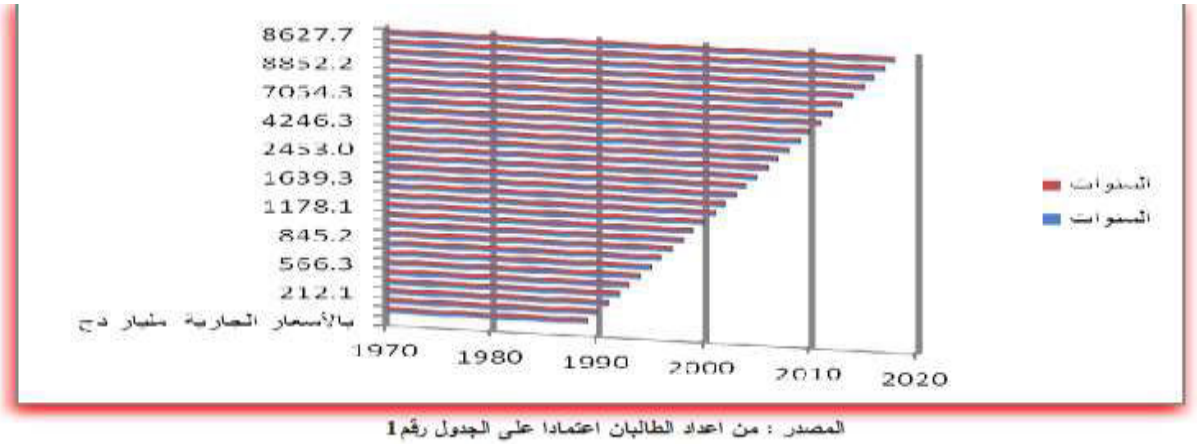

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على الجدول رقم1

2- مؤشر تطور الايراد العام المتحصل من الجباية

شكل (2) متوسط اسعار النفط للبرميل الى الايرادات الجبائية (2004-2014)

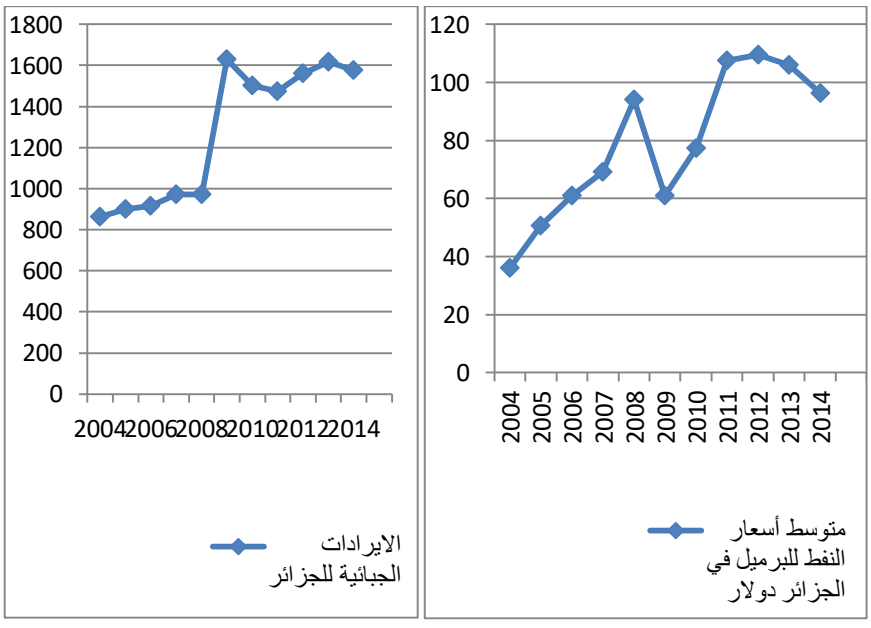

المصدر : www.statista.com Statistics and studies from more than 18000 sources.

الارقام مأخوذة من القانون رقم 13 . 08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ص 398 ، و قوانين المالية لسنوات 2004 الى غاية 2013 ص 384 ، 385 .

من خلال الشكلين 04-1/04-2 نستنتج أن الموارد الجبائية النفطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية الذي يعتبر متغير خارجي ، فأي تغير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة الى حدوث تغير في هذه الموارد ، فمثلا لما ارتفعت أسعار النفط خلال سنة 2008 من 69,04 دولار للبرميل الى 94,1 دولار للبرميل تبعتها موارد جبائية بترولية من 970,2 مليار دج الى 1628,5 مليار دج ، و لما انخفضت أسعار النفط مثلا خلال سنة 2014 من 105,87 دولار للبرميل الى 96.29 دولار للبرميل كذلك انخفضت معها الجباية البترولية من 1615,9 مليار دج الى 1577,73 مليار دج .

من هذا المنطق فإن أي تقلب في أسعار المحروقات سيؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الميزانية العامة في الجزائر إذ يمكن أن نظهر ذلك من خلال الجدول رقم 5 الأتي في المبحث الموالي.

3- مؤشر تطور ادوات الموازنة العامة في الجزائر:

لقدت شهدت الميزانية العامة في الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية تهدف الى تعديل المحيط الاقتصادي لينسجم والسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابع الرأسمالي , و قد تضمنت التشريعات الجديدة تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية ، و الذي يحدد التوزيع بين القطاعات الاعتمادات المفتوحة لرخص تمويل الاستثمارات المخططة لمؤسسات القطاع العمومي من المخطط السنوي ، و يهدف هذا الإجراء للتقليل من نفقات الميزانية العامة ، غير ان هذا ساهم في تغطية جزء من عجز الميزانية إلا أن أثره كان ضعيفا و لم يبلغ درجة القضاء الكلي عليه ، حيث سجلت الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة فائض و عجزا و هذا ما لحضناه من خلال تطور

نفقات العامة و الايرادات العامة للميزانية،و المؤشر الموالي يوضح لنا ذلك . تطور ادوات الموازنة العامة للجزائر 2004 . 2014

شكل (3) : تطور الانفاق والايراد العموميين في الجزائر (2004-2013)

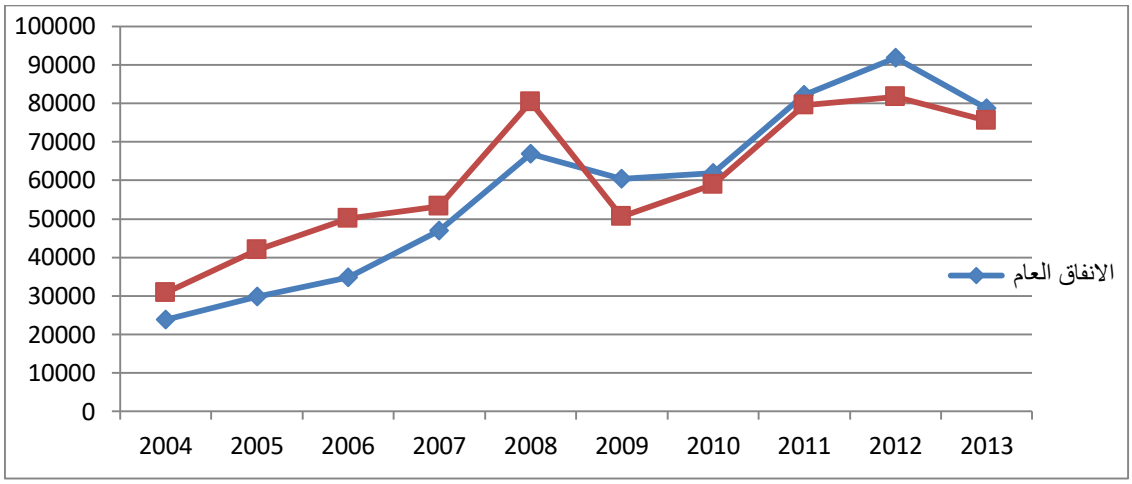

المصدر : الارقام مأخوذة من القانون رقم 13 . 08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ص 397 ، 402 ، و قوانين المالية لسنوات 2010 و 2013 ص 367 ، 387، 384.

المبحث الثاني : دور أدوات السياسة المالية في ترشيد الانفاق العام في الجزائر

المطلب الاول: مسار السياسة المالية في الجزائر للفترة (1990 -2018.)

لقد ترك انهيار أسعار النفط أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتراجع التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد شبه كليا على إيرادات هذه المادة على المستوى الداخلي المتمثل في الميزانية العامة ، لذلك كان لزاما على الحكومة الجزائرية مراجعة سياستها المالية بشكل عام من خلال القيام بجملة من الإصلاحات بغية استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وسوف نحاول فيما يلي تحليل مسار السياسة المالية المتبعة خلال هذه الفترة انطلاقا من ابراز أهم الإصلاحات أو الإجراءات المالية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى تحليل تطورات كل من النفقات العامة ،الايرادات العامة

الفرع الاول : سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-2018

عمدت السياسة الايرادية خلال هذه الفترة على تنمية وتنويع مصادر الايرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الاعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما اعتمدت السياسة الايرادية والضريبية على وجه لخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50 % منذ الاستقلال و انطالقا من سنة 1988 ،حصلت عدة تغيرات في إجمالي الايرادات العامة للموازنة زادت عمقا مع الاصلاحات التي شرعت فيها الجزائر سنة 1992 ،والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري.و تجلت هذه التغيرات في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية،و تأسيس ضرائب جديدة، وإلغاء ضرائب كانت موجودة . حيث تميزت السياسة الضريبية ما بين 1990-1993 ،بإدخال قانون المالية لسنة 1991 القيام بمجموعة من التعديلات تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على مداخيل الاشحاص الطبيعيين وشركات التضامن ...الج كما سعت السلطات إلى البحث عن موارد مالية جديدة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال الحوافز الضريبية ضمن قوانين الاستثمار؛ خاصة قانون الاستثمار لسنة1993 وتميزت السياسة الضريبية للفترة 1994-1998 بكونها توسعية، بحيث تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38 % سنة 1994 بعد أن كان 42 %كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي وهذا بتخفيضه من 12 معدل إلى 06 معدلات سنة 1994 كما شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في حصيلة الايرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي سنة1992،لكن في سنة 1993 عرفت حصيلة الايرادات انخفاضا محسوسا بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي ، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994وفي ما يلي اهم الإصلاحات في المجال المالي التي تبنتها الجزائر :

أولا : الإصلاحات المالية1

عرف الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات جملة من الإصلاحات الاقتصادية كنتيجة حتمية لتغيير نمط التسيير الاقتصادي بالتخلي عن نظام التخطيط المركزي والتوجه نحو اقتصاد

1 بوروشة كريم ، **دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016** ،اطروحة دكتوراء ،علوم اقتصادية ،جامعةورقلة ،سنة، 2019، ص176

السوق، وبالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر سواء الذاتية أو تلك التي كانت برعاية المؤسسات المالية الدولية، كان لابد من التركيز على إجراء إصلاحات مالية من أجل تحسين الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العام وكذلك خلق تنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، ويمكن ابراز أهم الإجراءات المالية المتخذة خلال هذه الفترة في النقاط التالية:

1 – إصلاح نظام الأسعار:

لقد كان لسياسة الدعم السلعي المتبعة في ظل التسيير الاشتراكي أثار سلبية على مالية الدولة، حيث كانت تكلف موارد مالية كبيرة، إضافة إلى عدم إعطاء السلع المدعمة قيمتها الحقيقية، مما فتح باب المضاربة وانتعاش السوق الموازية وكذلك التهريب إلى البلدان المجاورة، لذلك كان إصلاح منظومة الأسعار أمر ضروريا، وهو ما حصل بصدور القانون 89-12 الصادر في 05 جويلية 1989 ،والذي تم من خلاله تقسيم الأسعار إلى قسمين، أسعار مقننة وأخرى حرة. تشمل الأسعار المقننة أسعار السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها التشجيع والتحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها أسبقية اقتصادية واجتماعية، وهذا من أجل حماية نشاطات اقتصادية أو فئات اجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة، في حين تتمثل الأسعار الحرة في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار تمثلت السلع المدعمة خلال سنتي 1991 و1992 في 12 مادة وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد

والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروتان، غاز أويل، ل كن ابتداء من سنة 1993 تقلصت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعمة فقط وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال، هذا وقد بلغت المبالغ المخصصة لدعم الأسعار 65,17 مليار دينار جزائري سنة 1991 ،ثم ارتفعت سنة 1992 إلى5,29 مليار دينار، لتنخفض سنة 1993 إلى 7,22 مليار دينار جزائري.

وقد أعطى برنامج التعديل الهيكلي أهمية كبرى لنظام تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزمات السوق، وهذا ما أدى إلى عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار، بالإضافة إلى إحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 1996 ،اضطرت

الحكومة إلى رفع المنتجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة 20 %وذلك بغية الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية، ومن أجل دعم الفئات عديمة الدخل لجأت الحكومة إلى استحداث برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال قانون المالية لسنة 1992 ،ثم صندوق مساعدات الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 ،حيث يتلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة.

2 -الإصلاحات الجبائية:

كان النظام الجبائي يتميز بضعف كبير سواء من حيث المردودية أو من حيث التنظيم، وهو ما أثر سلبا على عملية التحصيل الضريبي، لذلك أصبح الإصلاح الجبائي ضرورة حتمية، وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية حيث قامت في سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي، والتي قدمت سنة 1989 تقرير مفصلا عن الإصلاحات الجبائية، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1992 ،وتسعى هذه الإصلاحات إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى؛

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها المنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار ؛

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك؛

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد؛

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تمحورت حول:

* توفير الإيرادات الضريبية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الأوعية الضريبية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية؛

* العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة؛

* تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

3-إصلاح الجهاز الجبائي1:

باشرت السلطات المالية بموجب الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 في إعادة التنظيم الإداري وهيكلة المصالح الداخلية والخارجية للإدارة الجبائية، فأصبح بذلك لكل ولاية مديرية الضرائب الخاصة بها، تضم مختلف الأجهزة المساعدة لها وتظم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، لتحسين مستويات أداءها ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة، ووضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية، وكذلك إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح)الغش الضريبي والتهرب الضريبي(، حيث أن التهرب الضريبي في الجزائر بلغ مستوى عال جدا، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 9208 مليون دينار، وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6962 مليون دينار، وهو مبلغ مرتفع بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة

4 -إصلاح النظام الجبائي:

في إطار الإصلاحات الجبائية التي باشرتها الحكومة الجزائرية، تم استحداث ثلاث ضرائب جديدة وهي:

* الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

وهي ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة وتتميز بكونها سنوية، وحيدة، شخصية، تصاعدية وتصريحية، وتتراوح هذه الضريبة

1 بوروشة كريم المرجع السابق، ص178

بين 0 % و35%، وبالتالي فهي تراعي الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة، وجاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذوي المعدلات المتعددة والمتمثلة في الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص، الضريبة على الأرباح غير التجار ية، الضريبة على مداخيل الديون والودائع وال كفالات، الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الأملاك المبنية وغير المبنية، الضرائب التكميلية على الدخل.

- الضرائب المفروضة على الرواتب والأجور، وبالتالي فإن الهدف من استحداث هذه الضريبة هو تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة ومحاربة الغش الجبائي من جهة أخرى، وهذا نظرا لتنوع المداخيل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد، ومن ثم يصعب مراقبة مختلف هذه المداخيل، وهذا ما يؤدي إلى ضعف الضرائب المحصلة، فالضريبة على الدخل الإجمالي تطبق على مجموع المداخيل التي يحصل عليها نفس الفرد.

* الضريبة على أرباح الشركات IBS

تم استحداث هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50 %في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على مداخيل مؤسسات البناء بمعدل8% أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25% وهكذا عن طريق الضريبة على الأرباح الشركات يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، والذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثم الدخول في اقتصاد السوق وبالتالي جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛

-تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

- وتطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف شركات الأموال)شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة .

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

- الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ول كنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة.

- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثلة حيث تخضع اختيار يا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

- تخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، إلى 42 %سنة 1991 ثم 30 %ابتداء من سنة 11998.

*** الرسم على القيمة المضافة TVA 2**

تم استحداث الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 ،وذلك تعويضا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات TUGPS وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك حيث يتحملها المستهلك النهائي، وتتولى المؤسسات الاقتصادية جمعها لفائدة الخزينة العمومية.

إن استحداث هذه الضريبة يهدف إلى تبسيط الجباية غير المباشرة وذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائدا للرسم على رقم الأعمال (TUGPS،TUGP)الذي يعتبر متعارضا مع النظام الاقتصادي الحديث،فالرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط أي يفرض

1 بوروشة كريم، مرجع سابق، ص181

2 علا فاطمة و عبد الله نصيرة، **اثر السياسةالمالية على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 19902016**، مدكرة ماستر علوم اقتصادية ،جامعة ادرار، ص10

على الثروة الجديدة المكونة فعلا، كما يهدف أيضا إلى تنمية وتقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، وذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتوجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير، وبمعنى آخر فإن الهدف الأساسي لإدخال الرسم على القيمة المضافة TVA هو إدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق وتنميته وتمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات، وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد تم تعديل معدلات الرسم على القيمة المضافة من أجل تقليص عددها، وتعديل معدلاتها،حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2000

المعدل /السنوات	1992	1995	1997
المعدل الخاص المخفض	7	7	7
المعدل المخفض	13	13	14
المعدل العادي	21	21	21
المعدل المرتفع	40	ملغى	ملغى

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية

جدول رقم (2) يبين تطور الايرادات العامة خلال الفترة 1990-2000 **الوحدة(مليار دج)**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الايرادات	160.2	272.4	316.8	320.1	234.4	600.85	825.16	926.67	744.52	950.5

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على اوكيل حميدة ،**دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراء علوم اقتصادية، جامعة بومرداس، ص213

الجدول رقم (3) : تطور الجباية العادية و الجباية البترولية خلال فترة 2004 الى 2014 : المبالغ بألاف دج

السنوات	الجباية العادية	النسبة %	الجباية البترولية	النسبة %	المجموع الإيرادات العامة
2004	665.800.000	43.58	862.200.000	56.42	1.528.000.000
2005	736.830.000	45.05	899.000.000	54.95	1.635.830.000
2006	751.920.000	45.09	916.000.000	54.91	1.667.920.000
2007	829.616.000	46.02	973.000.000	53.98	1.802.616.000
2008	953.800.000	49.58	970.200.000	50.42	1.924.000.000
2009	1.158.100.000	41.56	1.628.500.000	58.44	2.786.600.000
2010	1.421.700.000	48.64	1.501.700.000	51.36	2.923.400.000
2011	1.520.000.000	50.80	1.472.400.000	49.20	2.992.400.000
2012	1.894.050.000	54.82	1.561.600.000	45.18	3.455.650.000
2013	2.204.100.000	57.70	1.615.900.000	42.30	3.820.000.000
2014	2.640.450.000	62.60	1.577.730.000	37.40	4.218.180.000

المصدر : الارقام مأخوذة من القانون رقم 13 . 08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ص 398 ، 399، 401 ، و قوانين المالية لسنوات 2004 الى غاية 2013 ص 384 ، 385 .

الجدول رقم (4) : العلاقة بين أسعار النفط و إيرادات الجباية البترولية في الجزائر (2004 . 2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط سعر النفطللبرميل "دولار " [1]	36,05	50,59	61	69,04	94,1	60,86	77,38	107,46	109,45	105,87	96,29
إيرادات الجباية البترولية مليار دج [2]	862,2	899	916	973	970,2	1628,5	1501,7	1472,4	1561,6	1615,9	1577,73

المصدر : Statistics and studies from more than 18000 sources www.statista.com[1]

الجدول رقم (5) : العلاقة بين أسعار النفط و رصيد الميزانية في الجزائر (2004 . 2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط سعر النفطل لبرميل "دولار "	36,05	50,59	61	69,04	94,1	60,86	77,38	107,46	109,45	105,87	96,29
رصيد الميزانية مليون دولار	6,051	12,218	15,838	6,314	13,562	9,757.	2,861.	2,645.	10,129.	3,155.	2,543 .

المصدر : Statistics and studies from more than 18000 sources www.statista.com

نلاحظ من خلال الجداول السابقة (1.2.3.4.5) أن الايرادات العامة في الجز ائر كانت في تزايد إذا بلغت 160.2مليون دج خلال سنة 1990 إلى 600.85 مليون دج سنة 1995 واستمرت في تزايد لتصل بذلك إلى 926.67 مليو ن دج خلال سنة 1997 وهذا راجع لزيادة الحصيلة الضريبية نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا خلال سنة 1998الى 744.52مليون دج نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة ، ونتيجة للغش والتهرب الضريبي وانخفاض الجباية البترولية نتيجة انخفاض اسعار النفط .

و على هذا الأساس فإن الحكومة اتخذت إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة من خلال اعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار النفط 37 دولار تقدر من خلاله الميزانية العامة ، في هذا الإطار نلاحظ أن الحكومة اعتمدت على سعر مرجعي أثناء إعداد قانون المالية من كل سنة ، خلال فترة 2004 الى غاية 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاعا متسارعا في الاسواق الدولية و الذي دفع الحكومة الى تجميع الفائض من الموارد الجبائية لجعله كاحتياط تستخدمه لتغطية العجز في الميزانية العامة في المستقبل و هذا عن طريق صندوق سيادي الذي تم إنشائه (صندوق ضبط الموارد) ، و هو أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها ، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الأثار السلبية للصدمات الخارجية ، مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ، و التي لاحظناها من خلال الجدول رقم (5) في السنوات الأخيرة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، مما حققت عجزا في ميزانية الدولة خلال نفس الفترة ، و عليه فإن معظم المؤشرات توحي بأن عدم استقرار الايرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنة بالجزائر و هي تتغير دوريا مع أسعار النفط .

و تتميز العائدات الناتجة عن انتاج و تصدير المحروقات بخاصيتين أساسيتين ، الاولى تتعلق بكميتها أي ضخامة حجمها و الثانية بنوعيتها لاعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على موارد بالعملة الصعبة ، لهذه

الاسباب ميزها المشرع عن الجباية العادية و الموارد الاخرى للميزانية بأن يفتح لها خطا مستقلا في ميزانية الدولة.

الفرع الثاني : سياسة النفقات العامة في الجزائر 1990-2018

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة في الميزانية العامة إلى قسمين :نفقات التجهيز و نفقات التسيير

شهدت الجزائر خالل هذه الفترة 1990-1994 تزايد واضحا ومستمر في نفقات التجهيز والتسيير ،وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات المدعومة ،قبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الانفاق العام في الجزائر تتميز بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالاضافة إلى منح المساعدات والاعانات لبعض الافراد، وكذا توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الامنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الانفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية. ومنه فإن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الاولى إلى:

- تزايد تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب أألثر الناتج عن خفض سعر الصرف
- الشروع في برنامج رئيسي إلعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة البنك الدولي في صورة قرض لصالح المؤسسات العامة والقطاع المالي.
- توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الامنية الصعبة .

أما الفترة 1995-1999)فقد عرفت تطبيق سياسة مالية جديدة حيث تتلخص اصلاحات السياسة الانفاقية كمايلي

- رفع الدعم عن الموارد الغذائية السياسة.
- إتباع سياسة دخول متشددة حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي ، كما تم تقليص التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية .
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 ،حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 7.8 %من الناتج الداخلي الخام سنة 1993إلى 4.2% سنة 1997.

جدول رقم(6) يبين تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2018 **الوحدة(مليار دج)**

السنوات	الإنفاق العام الكلي بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) بالأسعار الجارية مليار دج	الإنفاق العام الكلي الحقيقي
1989	124.5	80.2	44.3	-
1990	136.5	88.8	47.7	643.9
1991	212.1	153.8	58.3	797.4
1992	420.1	276.1	144.0	1196.9
1993	476.6	291.4	185.2	1126.7
1994	566.3	330.4	235.9	1039.1
1995	759.6	473.7	285.9	1072.9
1996	724.6	550.6	174.0	862.6
1997	845.2	643.6	6.201	951.8
1998	875.7	8.663	211.9	938.6
1999	961.7	774.7	187.0	986.4
2000	1178.1	856.2	321.9	1227.2
2001	1321.0	963.6	357.4	1321.0
2002	1550.6	1097.7	452.9	1529.2
2003	1639.3	1122.8	516.5	1549.4
2004	1888.9	1250.9	638.0	1718.7
2005	2052.0	1245.1	806.9	1840.4
2006	2453.0	1437.9	1015.1	2151.7
2007	3108.6	1647.0	1434.6	2629.9
2008	4191.0	2217.8	1973.2	3379.8
2009	4246.3	2300.0	1946.3	3239.0
2010	4466.9	2659.1	1807.8	3279.7
2011	5731.7	3797.2	1934.5	4025.1
2012	7054.3	4691.3	2363.0	4551.2
2013	6635.6	4156.3	2479.3	4144.7
2014	7153.0	4542.0	2611.0	4340.4
2015	8852.2	4972.2	3885.7	4230.2
2016	7977.0	4807.3	3176.8	4100.0
2017	6883.0	4591.8	2291.3	4047.5
2018	8627.7	4584.4	4043.3	4424.6

Source: - Rétrospective statistiques : 1962 – 2011 ; finances publiques, rapport de l'ONS
-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget/budget2013.pdf
-http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014-

من خلال الجدول و الشكل رقم 3 نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بالارتفاع المستمر خلال هذه الفترة اي سياسة إنفاقية توسعية والملاحظ ان جانب نفقات التسيير قد شهدت تزايد مستمر حيث بلغت سنة1990الى 90.96 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 67% من النفقات العامة، لتصبح سنة 1991 إلى 30.183 مليار دينار بالنسبة قدرة ب 78 %من النفقات العامة ويعود ذلك إلى قرار الحكومة برفع أجور رواتب العمال والمساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية سنة 1992 رغم جهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تقليص حجم الانفاق العام خاصة نفقات التسيير، الا أنها شهدت ارتفاعا لسنة 1995 والذي قدر ب.43.444 بالنسبة 75 %من النفقات العامة إلى 86.663 مليار دينار، أي ما نسبته 75 %لسنة 1998 وهي آخر سنة ضمن برنامج التعديل

الهيكلي ، كما بلغت في سنة 1999 ،70.784 بالنسبة 80 % من النفقات العامة أما بالنسبة للنفقات التجهيز في سنة 1990 قدرة ب 60.45 مليار دينار ما نسبته 33% من النفقات العامة حيث شهدت زيادة مستمرة لتصبح بذلك سنة 1993 تتجاوز 100 مليار دينار وهذا الرتفاع يرجع بدرجة الاولى إلى المشاريع التي قامت بها الدولة في إطار المخططات التنموية ، ففي فترة 1995الى سنة 1998 عرفت نفقات التجهيز تطور مستمر بمعدل نسبي ثابت قدر ب 25 %من النفقات العامة للدولة، في سنة1999 عرفت نفقات التجهيز انخفاض قدر ب99.186 مليار دينار بنسبة20% .

الفترة (2000-2014): هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث خلالها نلاحظ زيادة متسارعة ورهيبة للإنفاق العام الذي انتقل من 4.986 مليار دج سنة 1999 إلى 4.1840مليار دج سنة 2005 وإلى 1.4025 مليار دج سنة 2011 و الى 4.4340 مليار دج سنة 2014 ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي حقيقي بلغ 12% خلال الفترة 2000-2004، و 14.14 % خلال الفترة 2005-2009 و بـ 57.6 % خلال الفترة الأخيرة 2014-2010. وما يفسر هذا التزايد والنمو في الإنفاق العام هو تحسن أسعار النفط) انتقل سعر النفط من 5.28 $ سنة 2000 إلى $5.54 سنة 2005 ثم إلى 3.97$ سنة 2008 وإلى $3.111 سنة 2011 و الى98 $ سنة 2014(وكذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

و منذ بداية 2015 من مخطط جديد يكمل برنامج 2014 لزيادة دعم المسيرة التنموية في القطاعات الرئيسية لاقتصاد الاخضر بالاخص الزراعة والسياحة والمياه ولقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار أي مايعادل 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالت يمكن رصدنا كما يلي:

-استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز بمبلغ 15ألف و 100 مليار دينار تكون في مجملها موجهة لدعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن الترقوي وتطويره(عدل).

-تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر ب2.500 مليار دينار بمعدل 500 مليار دينار سنويا بما تشمل مشروع التدخل الاستثنائي لمدولة.

-تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الانتاج الزراعي وايجاد مجال جديد للتصدير,كذلك تنفيذ مخطط خاص بتهيئة172.000هكتار من المساحات الغابية لمحاربة التصحر، وكذلك تخصيص برنامج لسقي 340.000 هكتار من الاشجار.

تزويد كل من تمنراست وجانت ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز وكذلك إطالق برنامج لتحقيق 60 مصفاة جديدة لزيادة طاقة تخزين الوقود ب 60مليون طن بحلول 2018.

-تزويد 1.5مليون مشترك جديد بالكيرباء و 02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.

-إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة ,حيث أن أول مركز لمتيجين دخل حيز العمل

المطلب الثاني : قراءة في تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة (2000 –2018)

عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التطورات تزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ابتداء من الاستقلال إلى غاية الألفية الحالية حيث كانت هذه الإصلاحات عبارة عن مخططات رباعية وخماسية، هدفها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

الفرع الاول : نظرة على تطور السياسة المالية خلال فترة(2000 –2018)

حيث تميزت هذه الفترة اعتماد برنامجين للتنمية من طرف الحكومة هما: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004) وبرنامج دعم النمو(2005-2009)

اولا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

وضعت الجزائر في أفريل 2001 برنامج ثلاثي للفترة ما بين(2001 و 2004)يهدف لمحاربة الفقر وخلق مناصب شغل جديدة، و قدرت تكلفة البرنامج 525 مليار دينار، ويعتبر أهم غلاف مالي منذ الاستقلال نظرا لتحسن الوضعية المالية للبلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط . وركز هذا البرنامج على العديد من المحاور تمثلت في:

في ميدان إنجاز المرافق العمومية: إنجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية

- في ميدان الصحة: إنجاز المؤسسات المتخصصة
- في ميدان الموارد المائية: انجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب، وإنجاز السدود ومحطات معالجة المياه
- في ميدان المنشآت الاقتصادية: إنشاء الطرق الولائية والبلدية وتشييد الجسور

في ميدان الموانئ: إنشاء المطارات وتوسيع البعض منها .

- في الميدان الفلاحي: تدعيم الفلاحين لإنشاء المستثمرات الفلاحية والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقصادي :

جدول رقم(7) توزيع النفقات العامة حسب القطاعات في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي **الوحدة(مليار دج)**

قطاعات/السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	النسبة
دعم الاصلاحات	6	11	13	15	45	%8.5
دعم نشاطات منتجة	10.6	20.2	22.2	12	65.3	%12.8
تنمية محلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	%21.70
الاشغال الكبرى نشاطات قاعدية	93.6	77.9	37.9	2	210.5	%40
تنمية الموارد البشرية	39	26.9	17.4	3.9	90.2	%17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	%100

المصدر زويش سمية ، **السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر2000-2014** ،مذكرة ماستر علوم اقتصادية جامعة ، 2015 ،ص80

من القراءة السريعة للجدول أعلاه يتبين أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة 40 %من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلاف مالي قدر ه 5.210 مليار دج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص البطالة، يليه قطاع التنمية المحلية ثم قطاع تنمية الموارد البشرية بنسبة 7.21 % و17 %على التوالي حيث خصص لهما غلاف مالي قدره 114 و 2.92 مليار دينار لكل منهما، وتهدف الدولة من ورائها إلى تمويل المشاريع التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين وإعادة تأهيل المناطق النائية. أما قطاع دعم النشاطات المنتجة فاستفاد من غطاء مالي قدره 3.65 مليار دينارأي ما نسبته 8.12 %من مجموع المخصصات، وتضمن دعم النشاط الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية. أما أقل غلاف مالي فكان لدعم الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتحديث الإدارة الجبائية وبيئة المناطق الصناعية، حيث خصص له مبلغ مالي قدره 45 مليار دولار أي ما يعادل 5.8 %من مجموع المخصصات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

تم خلال هذه الفترة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب والهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي، خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الصحية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها . ويمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة برامج فرعية كما يلي :

الجدول رقم(8) يبين توزيع مبالغ الانفاق العام على القطاعات في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) **الوحدة(مليار دج)**

البرنامج المسطر	مبلغ البرنامج	نسبة المخصصة للبرنامج
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%2

المصدر غزالي ظريفة **مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط** مذكرة ماستر جامعة قالمة 2019 ص70

من قراءة الجدول أعلاه يتضح أن الدولة ركزت بشكل كبير على برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له غلاف مالي قدره 5.1908 مليار دينار أي ما نسبته 5.45 %من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 1.1703مليار دينار وبنسبة 5.40 %نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص له سوى.2.337 مليار دينار أي ما نسبته 8% من اجمالي المخصصات، كما تم تخصيص ما قيمته 9,203 و 50 مليار دينار لتطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة على التوالي أي ما نسبته 8,4 و 2 %من إجمالي مخصص البرنامج .

الفرع الثاني:مسار السياسة المالية للفترة 2010-2018

تم خلال هذه الفترة المصادقة على برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي ،) وهو برنامج للاستثمارات العمومية، حيث يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 %م ن موارده لتحسين التنمية البشرية، وقد خصصت له مبالغ هائلة قدرت بحوالي 286 مليار دولار وهو يهدف إلى :

* استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولا
* إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 156 مليار دولار .

جدول رقم(9) توزيع الانفاق العام على مختلف القطاعات في ايطار برنامج توطيد النمو في الجزائر

الوحدة(مليار دج)

القطاع	الحجات العامة للافراد المجتمع	الإنفاق الاستثماري العمومي
الإهداف المسطرة	5000 منشاة تربوية 600000 مركز بيداغوجي جامعي 400000مركز ايواء للطلبة 300موسسة للتكوين المهني 2 مليون وحدة سكنية تزويد 2مليون سكن بالغاز الطبيعي و 220000بالكهرباء اكثر من 5000منشاة قاعدية للتسيير الرياضة دعم برامج هامة للشوون الدينية المجاهدين والثقافة	3100مليار دج لتوسيع الطرقات وزيادة الموانئ ما يزيد عن 2800مليار دج موجهة لقطاع النقل وتوسيع شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري 500مليار دج لتهيئة الاقليم 1800مليار لتحسين خدمات محلية 350مليار دينار مناصب شغل 2000مليار دينار قروض بنكية ميسرة

المصدر غزالي ظريفة **مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط** مذكرة ماسترجامعة قالمة2019 ص71

من القراءة للجدول أعلاه يتبين أن ه رغم حجم الغلاف المالي الكبير (286 مليار دولار)، والذي خصص لبرنامج التنمية الخماسي إلا أن نصيب قطاع الاستثمارات العمومية من تلك المخصصات يبقى ضئيلا إذا ما قورن بما تم تخصيصه لقطاع التنمية البشرية، فبالرغم من اهتمام الدولة بالقطاعات المنتج إلأنه ومن خلال هذا البرنامج يتضح أنها ركزت بشكل أكبر على التنمية البشرية بهدف التوجه الى اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي ويمكن توضيح تطور السياسة المالية في مايلي :

جدول رقم (10) تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 **(مليار دج)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
نفقات	1187.1	132.1	1550.6	1690.2	1891.8	205.2	2428.5	
ايرادات	15787.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3939.8	
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
نفقات	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5731.4	7058.2	6092.1	6995.7
ايرادات	3687.8	5190.5	3676	4393	5703.4	6339.3	5940.9	5738.4

المصدر غزالي ظريفة **مسار السياسة المالية في الجزايرفي ظل تقلبات اسعار النفط** مذكرة ماستر جامعة قالمة2019 ص72

من القراءة للجدول أعلاه يتبين لنا أن النفقات العمومية عرفت تزايدا مستمر ا من سنة لأخرى حيث ارتفعت من1.1187 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 7.6995 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع لإطلاق الحكومة الجزائرية العديد من برامج التنمية خلال هذه الفترة تطلبت انفاق مبالغ ضخمة، حيث تمت تغطية هذه النفقات من الإيرادات العامة خاصة الإيرادات النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يبينه الجدول أعلاه، إذ أن الإيرادات العامة عرفت أيضا تزايدا مستمرا لتبلغ3.6339 مليار دينار كأقصى قيمة لها سنة 2012 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى حوالي 111 دولار للبرميل لتنخفض في السنوات اللاحقة بسبب ا نهيار أسعار النفط .

كما أطلقت الجزائر خلال الفترة 2015-2019 مشاريع تنموية جديدة تعتبر كتكملة لبرامج التنمية السابقة، في إطار ما يعرف ببرنامج المخطط الخماسي للتنمية فمفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 4.52 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة

- السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز.... .إلخ

أهدافـــــه: يهدف المخطط الخماسي للتنمية إلى ما يلي :

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام .
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- استحداث مناصب شغل .
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7 %مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة .
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة .

- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة .

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل خدمة عمومية جيدة .

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص .

- وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري :

برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى إنجاز 6.1 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019 وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب .

المخطط الجديد لتنمية نشاطات القطاع البحري وتربية الأحياء المائية الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني

(200 ألف طن / سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70 (%من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية .

جدول رقم (11) تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010 – 2018 (**مليار دج**)

المستوات	النفقات العامة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	نسبة نفقات التجهيز الى النفقات العامة	نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة
2010	4466.9	2659	1807.9	59.5	40.5
2011	5731.4	3797.2	1934.2	66.3	33.7
2012	7058.2	4782.6	2275.6	67.8	32.2
2013	6092.1	4294.3	1887.8	69	31
2014	6995.7	4494.3	2501.4	64.2	35.8
2015	7656.3	4617	3039.3	60.3	39.7
2016	7297.5	4585.6	2711.9	62.8	37.2
2017	7389.3	4757.8	2631.5	64.4	35.6

المصدر المصدر غزالي ظريفة **مسار السياسة المالية في الجزائرفي ظل تقلبات اسعار النفط** مذكرة ماستر جامعة قالمة 2019 ص74

من الملاحظة للجدول أعلاه يتبين أن النفقات العامة خلال معظم سنوات الدراسة عرفت تزايدا مستمرا حتى في ظل انخفاض أسعار البترول بسبب سياسة الدولة المنتهجة، من خلا الشكل 3 أعلاه لا حضنا عودة ارتفاع النفقات العامة في سنتي 2011 و 2012 حيث بلغت على التوالي حوالي 82,121 مليون دولار أمريكي و 91,871 مليون دولار أمريكي أي بنسب 41.2% و 45.0 % ، و تعتبر سنة 2012 تمثل المستوى الأعلى لإجمالي النفقات العامة و بلغ فيها الانفاق العام أعلى نسبة مقارنة مع السنوات المدروسة لنفس الفترة ، و يعزى ارتفاع الكبير للنفقات العامة سنة 2012 الى ارتفاع الايرادات العامة و المنح لنفس السنة اما في سنة 2011 بلغت النفقات العامة مستوى 4.5731مليار دج مقابل 9.4466 مليار دج في 2010 أي بزيادة تقدر ب 3.28 %وهذا راجع إلى زيادة النفقات الجارية، وفي سنة 2013 بلغت النفقات العامة 1.6092 مليار دج مقابل 2.7058 مليار دج سنة 2012 أي بانخفاض يساوي7.13 % أما في سنة 2015 فقد بلغت النفقات العامة 3.7656 مليار دج مقابل 7.6995 مليار دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 4.9 ،%بعد الارتفاع الأقوى المسجل سنة 2014 ب 1.16 ،%حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81 %في هذا الارتفاع، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النفقات الكلية للميزانية استقرت نسبيا، إذ لم ترتفع سوى 3.1 %مقابل تراجع ب 7.4 %في 2016 ،ومن حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 3.7389 مليار دج مقابل5.7297 مليار دج في 2016.نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية 8.3 % على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب 0.3 من المائة .

خلاصة الفصل الثاني

و أخيرا نخلص الى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية و جوهرية ، تعكس في واقع الأمر حقيقة التوازن البنيوي بصورة عامة ، و المتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من الزيادة في الايرادات العامة ، هذا من جهة و تقلب أسعار النفط من جهة أخرى ، هذا ما يجعلنا نقول على الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية .ما نستخلصه خلال هي هاته الملاحضات التي ستأتي تباعا :

_ نلاحظ تسجيل أكثر من 27 مليار دولار لتغطية عجز ميزانيتي 2017 و2018

فلموازنة العامة لسنة 2018 تشير إلى بلوغ هذا العجز الى 2106.1 مليار دينار السنة بفعل ارتفاع كبير في نفقات التجهيز. ويكشف هذا العجز مدى احتياج الحكومة إلى طبع وإصدار النقود لتغطية مصاريف الدولة.

وبعد تعديل قانون النقد والقرض، لجأت حكومة أويحيى إلى طبع وإصدار النقود للتكفل بالعجز المسجل والمقدر ب 3141 مليار دينار. من دون هذه الوسيلة، كان على الحكومة أن تتجه إلى الأسواق المالية الدولية لاقتراض ما يعادل هذا العجز بالعملة الصعبة أي حوالي 27 مليار دولار، فتعود الجزائر إلى سابق عهدها، أي إلى تخصيص جزء من ميزانياتها السنوية لخدمة الدين الخارجي.

– نفقات التجهيز تتجاوز بنسبة 60 بالمائة ..هناك زيادة كبيرة في نفقات التجهيز. في ميزانية العامة لسنة 2018 لترفع هذه النفقات لتصل إلى 4043.3 مليار دينار، متجاوزة التسقيف الذي حددته حكومة سلال والمحدد بـ 2300 مليار دينار.

– ارتفاع مداخيل الميزانية بنسبة 7.26 بالمائة فقط وسجلت مداخيل الميزانية في 2018 المقدرة بـ 6521.7 مليار دينار زيادة بنسبة 7.26 بالمائة مقارنة مع مداخيل نهاية سنة 2017 المتوقع بلوغها 6080.2 مليار دينار. وساهمت الجباية البترولية بـ 2832.9 مليار دينار من مجموع المداخيل بناءا على سعر مرجعي بـ 50 دولار لبرميل النفط وسعر صرف 115 دينار لدولار واحد و هي نسبة مساهمة تعادل 43.43 بالمائة. هذه الجباية سترتفع بنسبة 28.76 بالمائة مقارنة مع ما تم توقع تحصيله في نهاية 2017 والمقدر بـ 2200.1 مليار دينار.

أما بخصوص الجباية العادية، فإن مساهمتها كانت بـ 2983.7 مليار دينار ما يمثل نسبة 45.75 بالمائة من مجمل إيرادات الدولة. متوقع هذه المساهمة تمثل ارتفاعا بنسبة 8.06 بالمائة مقارنة مع الجباية العادية لسنة 2017 المتوقعة بـ 2761.1 مليار دينار.

وإلى جانب الجباية، بلغت المداخيل غير الجبائية 105 مليار دينار والمداخيل الاستثنائية 600 مليار دينار خلال سنة 2018 وهي مداخيل مكملة للإيرادات الناتجة عن الجبايتين البترولية والعادية.

وتوجهت الحكومة بموجب مشروع قانون المالية 2018 لفرض زيادات وضرائب جديدة لتمويل الخزينة العمومية، حيث اقترحت فرض زيادة بنسبة 10 بالمائة في تعريفات الرسم الداخلي على استهلاك التبغ وإخضاع الخمور لرسم إضافي حددت نسبته 5 بالمائة، ناهيك عن فرض رسم على متعاملي الهاتف النقال سيدفعهم إلى الزيادة في تسعيرات المكالمات، في الوقت الذي تم اقرار فرض غرامات على مالكي الأرضي غير المستغلة و غرامات اخرى عن عدم الالتزام بدفتر شروط تركيب السيارات.

ورفعت من تسعيرة الوقود الى مستوى 38.64 دينار للبنزين العادي و 41.67 دينار للبنزين الممتاز و41.28 للبنزين دون رصاص و 22.80 بالنسبة للمازوت، كما سيتم إعادة النظر في الرسم على الاستهلاك الذاتي للطاقة برفعه بنسبة 50 بالمائة كما سيتم مراجعة بالرفع التعريفات الخاصة بمجمل الرسوم الموجهة للحفاظ على البيئة.

الخاتمة

خير

الـخاتمــة

اتضح بعد الأزمات الاقتصادية المتالية التي شهدتها جل الدول، ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا باستخدامها ادوات السياسة المالية كوسيلة أساسية للتدخل، على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بحكم أن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي.

وضمن هذا الإطار فإن الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيقها للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي فإنها قد طبقت واعتمدت على هذه السياسة ألا وهي سياسة ترشيد الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

الإنفاق العام عرف تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وأنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي .

تسطير الدولة لبرامج الإنعاش، دعم النمو الاقتصادي والتنمية الخماسي خلال الفترة 2001-2014 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه وهذا تجسيدا منها للاتجاه الكينزي المبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي.

أن هيكل الإنفاق العام الجاري بالجزائر تحتل فيه الرواتب والأجور وكذلك التحويلات الجارية المرتبة الأولى ومن ثم تليها الخدمات العامة ومدفوعات فوائد الدين العام، منح المجاهدين لتأتي في الأخير المعدات والأدوات.

أن هيكل الإنفاق العام الاستثماري بالجزائر تحتل فيه حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري والموارد المائية، قطاع البناء ،قطاع التربية والتعليم، التهيئة العمرانية، البنية التحتية الإدارية والبنية التحتية الاجتماعية، أما بقية القطاعات كالفلاحة والصناعة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة.

سواءا تعلق الأمر بمؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام أو الميل الحدي للإنفاق العام، فان كلاهما قد عرفا على طول فترة الدراسة تذبذبا، عكس طبيعة واتجاه السياسات المنتهجة من قبل السلطات العامة في ظل الأوضاع الاقتصادية. حيث انطلاقا من الالفية عرفت المؤشرات ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة المتميزة بالطابع الانكماشي والصارم في السياسات الاقتصادية الكلية، إذ أن هذا الارتفاع هو راجع لانتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على إيرادات أسعار النفط.

مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي بصفة عامة على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى، نظرا لارتفاع حصة الانفاق العام الحقيقي.

من خلال نتائج الدراسة، فإنه يمكننا اختبار الفرضية كما يلي:

الفرضية: »تميزت سياسة الإنفاق العام بالانكماش خلال فترة التسعينيات، ولتأخذ انطلاقا من الألفية الثالثة اتجاها توسعيا « ثبتت صحة هذه الفرضية، إذ نظرا لطبيعة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في فترة التسعينيات (أزمة مديونية وتضخم ...)أخذت سياسة الإنفاق العام اتجاها انكماشيا ،ولتأخذ انطلاقا من الألفية الثالثة اتجاها توسعيا)تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي تماشيا مع الانفراج المالي الناتج عن تحسن أسعار النفط .

بعد استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:

ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، وأنه يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.

ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات غير الضرورية كنفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي غير الضروري.

العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة و المتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

لابد من توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج.

صعوبات البحث

خلال قيامنا بإعداد هذا البحث واجهتنا عدة صعوبات تتمثل أهمهافي :

- قلة المراجع وخاصة التي تدرس ادوات السياسة المالية ، .
- صعوبة التنقل الى الجامعة والاستفادة من مكتبتها ودلك للظروف الراهنة المتعلقة الحجر الصحي .
- قلة الاحتكاك بالاساتدة الموطرين بسبب غلق ابواب الجامعة بسبب وباء كورونا .

الافاق المستقبلية للدراسة

1- مقارنة بين ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية في ترشد النفقات
2- تاثير ادوات التمويل الغير تقليدي على التوازن الاقتصادي
3- اثر الغاء ضريبة IRG على الموازنة العامة
4- دور السياسة المالية في جدب الاستثمار المباشر.
5- تقترح التحول في إعداد الموازنة العامة في الجزائر تدريجيا من موازنة البنود نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة للدولة.

المـــــراجـــــع

المـــــراجـــع

اولا الكتب

1- حسن محمد القاضي، **الادارة المالية العامة"، الطبعة 1** ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، سنة 2002

2- طارق الحاج، **المالية العامة، الطبعة الأولى** ، دار الصفاء، الأردن، 1999

3- محمد عبد المنعم عفر، حمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق** ،مؤسسة شباب الجامعة،- مصر

4- محمود حسين الوادي **مبادئ المالية العامة،الطبعة2** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن 2002

5- حيدر نعمة بخيت و فريق جياد مطر، **السياسات المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009 ،سنة 1990،العراق**

6- سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الاولى 2011**، دار العجلة ، الأردن سنة2011

ثانيا مذكرات

1- اوكيل حميدة ،**دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراء علوم اقتصادية، جامعة بومرداس

2- بوروشة كريم،**دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-**2016، اطروحة دكتوراء،كلية الاقتصاد،جمعة ورقلة، سنة2019

3- بودخدخ كريم ،**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة دالي إبراهيم – الجزائر ، 2002

4- بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، **اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة** ، مدكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تبسة، سنة2016

5- بهاء الدين طويل ، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** ، مدكرة دكتوراء ،علوم اقتصادية ،جامعة باتنة، 2016/2015

6- درواسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر ، 2002

7- ناويس أسماء، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف ،2014.

8- يوسف قروج، فتيحة قصاص ،**عقود النجاعة كالية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية**، العدد السادس، ديسمبر 2006 .
9- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من القفر دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2000 /2002 .
10- زكاري محمد، **دراسة العالقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991- 1994** ،مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة امحمد بوقرة تلمسان ، 2002-2003
11- عدة اسماء، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مدكرة ماجستير، علوم اقتصادية ،جامعة وهران ، سنة 2016
12- محمد الهادي مساعدة، محمود يوسف عقبة ، **دراسة في المالية العامة"**، الطبعة الاولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2000 عمان – االاردن
13- جمال يرقي ، **أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،سنة 2002
14- حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر- شواهد دولية-**، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 14، 2002
15- زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفاقات العامة في الدول النامية** ،مدكرة دكتوراء،جامعة بسكرة ، سنة2019/2018
16- حليمة رامول، **دور السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي**، مدكرة ماستر ،جامعة ام البواقي، 2011/ 2012
17- علا فاطمة وع نصيرة ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1990-**2016، مدكرة ماستر ،جامعة ادرار،2016
18- سالكي سعاد، **دورالسياسة المالية في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي** ،مدكرة ماجيستير ،جامعة تلمسان ،سنة2011/2010
19- تقوى حسناوي ع احمد شاوش ،**اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائردراسة احصابية للفترة 1986-**2014 ،مدكرة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة تبسة، 2016/2015
20- زويش سمية ، **السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر2000-2014** ،مذكرة ماستر علوم اقتصادية جامعة ، 2015

21- غزالي ظريفة **مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط** مدكرة ماستر جامعة قالمة 2019 .